

ISSN: 2708-3659



مَجَلَّةُ الرِّيَّانِ

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

علمية محكمة - نصف سنوية

المجلد الرابع
العدد الثاني
الرقم التسلسلي 7

ديسمبر 2021

المحتويات

البحوث باللغة العربية:

- الانحراف في فهم النص القرآني عند د. محمد شحرور من خلال كتابه "الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة" دراسة نقدية في ضوء أصول التفسير.
- د. فائز محمد حسن السومحي 1 - 24
- قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وأثرها في المحافظة على النفس من مخاطر فيروس كورونا "دراسة أصولية مقاصدية تطبيقية".
- د. عزيز محمد علي الخطري 25 - 72
- الكفر والتكفير في ضوء العقيدة الإسلامية.
- د. علي محمد طالب مجور 73 - 113
- نصب الراية للإمام الزليعي والأحاديث التي قال عنها لا أصل له (جمع ودراسة).
- د. محمد بن أحمد بن شعلان البريكي 115 - 143
- خطبة أبي جعفر المنصور في قتل أبي مسلم الخراساني (دراسة في ضوء علم النص).
- د. أحمد سعيد عبيدون 145 - 163
- ممارسات التفكير الرشيق في مصنع المكلا لتعليب الأسماك - الغويزي - بمحافظة حضرموت من وجهة نظر الموظفين.
- إبراهيم عوض ربيع بأسباع 165 - 192
- أثر التمويل الدولي في سد فجوات التمويل في الجمهورية اليمنية.
- د. محمد أحمد عمر باعمر 193 - 241
- تحليل التوزيع المكاني للسكان في محافظة حضرموت.
- د. جمال أحمد محمد عوض 243 - 263
- دراسة خصائص التربة الفيزيائية بالمنطقة الساحلية بمحافظة حضرموت - اليمن.
- د. خالد صالح باواحدي، د. صلاح عبدالله بن فريجان، أ.د. عبدالكريم صابر علي 265 - 277

البحوث باللغة الإنجليزية:

- Prevalence of *Helicobacter pylori* Infection and its Risk Factors in Dyspeptic Patients: A Laboratory-Based Cross-Sectional Study

Huda Mohammed Barajash , Dr. Eidha Ali Bin-Hameed 287 - 279

أثر التمويل الدولي في سد فجوات التمويل في الجمهورية اليمنية

د. محمد أحمد عمر باعمر

أستاذ مشارك، قسم المالية والمصرفية

كلية العلوم الإدارية، جامعة حضرموت

الملخص:

تناولت الدراسة أثر التمويل الدولي في سد فجوات التمويل في الجمهورية اليمنية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الجمهورية اليمنية تعاني من تدني معدلات الادخار، ووجود فجوة في الموارد المحلية، وفجوة في الموازنة العامة، وفجوة في التجارة، وعدم قدرتها على تغطية متطلبات الاستثمار، فقد تزايد الاعتماد على المدخرات الأجنبية في تمويل البرامج الاستثمارية الضرورية.

وهدفت الدراسة إلى دراسة المؤشرات المرتبطة بمدى تغطية التمويل الدولي للاحتياجات التنموية وتحليلها، وتحليل مدى قدرة التمويلات الدولية في سد فجوة الموارد المحلية، وإبراز أهم التحديات التي تواجه التمويل الدولي في اليمن، والتعرف على متطلبات الحصول على التمويل الدولي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة بسبب مغادرة معظم الشركات الأجنبية العاملة في البلاد مؤخرًا، وتركز الاستثمارات الأجنبية في قطاع واحد فقط، وأن نسبة القروض المقدمة للقطاعات الاقتصادية والخدمية كانت متدنية مقارنة بحجم المديونية الخارجية، وأن تعهدات المانحين تواجه قصورًا في الإعداد والتحضير للمشاريع الاستثمارية، وبطء المانحين في تخصيص التعهدات.

وتوصي الدراسة بأن يكون الهدف من التمويل الدولي هو الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة الاعتماد على الذات، وأن يكون في الحدود الآمنة التي لا تضر بمستقبل معدلات التنمية، وبما يتلاءم مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وأن يتم توجيه هذا المصدر إلى المشروعات الإنتاجية التي تتفق مع أهداف خطط التنمية الاقتصادية، وأن يكون دعم المانحين في شكل منح وليس قروضًا مراعاة لعدم استدامة الدين العام، وضرورة الاستخدام الأمثل للقروض والمساعدات الخارجية من حيث سرعة سحب تلك القروض والمستعدات من الجهات المقرضة والمانحة واستخدامها في الأغراض المحددة لها.

مقدمة:

يعد التمويل الدولي ضرورة لاستمرار أي اقتصاد، سواء أكان ناميًا أم متقدمًا، وهو حاجة ضرورية لاقتصاديات البلدان النامية؛ إذ تتطلب عملية التنمية بكافة أشكالها توفير احتياجات عدة للوصول إلى مستوى ملائم لمعدل النمو الاقتصادي. ونجد أن عنصر الرأسمال هو أحد عناصر الإنتاج الأساسية، وفقدانه أو انخفاضه في البلدان النامية يجعلها تستعين بالرأسمال الأجنبي لسد النقص الحاصل في عملية التنمية في هذه البلدان ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتستغل المنظمات الدولية هذه الظروف لتضع شروطها.

وتعاني معظم الدول النامية من قصور الموارد المالية لتمويل عمليات الاستثمار بها، وبخاصة موارد النقد الأجنبي نتيجة لعدم استقرار حصيلة الصادرات، فضلاً عن عدم كفايتها، ومن هنا بدأت الدول في البحث عن مصادر مكتملة لتمويل عمليات التنمية والتي تتمثل في بديلين أساسيين هما الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي، إضافة إلى بدائل أخرى متمثلة في تحويلات المهاجرين والاستثمار الأجنبي غير المباشر، والمساعدات والمنح.

وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال، تزيد عن ما يتم تحقيقه من موارد مالية محلية، لذلك لا بد أن يمول الفرق من خلال انسياب الرأسمال الأجنبي إلى الداخل لسد لغرض سد الفجوة في الموارد المحلية المعدة للاستثمار؛ إذ تشكل حركة التدفقات المالية الدولية فيما بين دول العالم مصدرًا مهمًا في التمويل الدولي.

وتبرز أهمية التمويل الدولي في اليمن كبلد يحتاج إلى التدفقات المالية الدولية بالعملة الأجنبية؛ حتى تغلب على محدودية مواردها المحلية وتمويل التنمية، وفرد الهياكل الأساسية بالموارد الكافية لإنعاش النشاط الاقتصادي في البلاد.

مشكلة الدراسة:

تعاني الجمهورية اليمنية من تدني معدلات الادخار المحلي، وعدم قدرتها على تغطية متطلبات الاستثمار، إلى جانب عجز الموازنة، وقصور الإيرادات عن تغطية النفقات العامة للدولة، وتدني الصادرات من السلع والخدمات، وعدم قدرتها على تغطية قيمة الواردات، فضلاً عن محدودية المصادر الرأسمالية، وشحة الموارد المتاحة، في ظل الحاجة إلى الإنفاق الاستثماري على برامج التنمية وخططها، نظرًا لتراجع المدخرات المحلية، وتوسع فجوة الموارد المحلية وفجوة الموازنة وفجوة التجارة، وعدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات اللازمة لتأمين حاجة المجتمع، وتحقيق معدلات النمو المستهدفة، وسد الفجوة التمويلية للموارد المحلية، برزت الحاجة إلى المدخرات الأجنبية في تمويل البرامج الاستثمارية الضرورية، وهنا يبرز السؤال عن مدى فاعلية التمويل الدولي في سد فجوات الموارد المحلية في الجمهورية، ويتفرع من هذا السؤال البحثي الاسئلة التالية: هل حقق التمويل الدولي بجميع أشكاله أثرًا على التنمية في اليمن، هل استطاع التمويل الدولي تغطية فجوة التمويل، ما هي أهم مصادر التمويل الدولي التي تعتمد عليها اليمن، هل اللجوء إلى التمويل الدولي يمكن أن يقوم بدور مهم في التسريع بعملية التنمية في اليمن.

أن معظم المشاكل التي واجهت اليمن ترجع في الأساس إلى قصور المدخرات المحلية؛ إذ عانت المدخرات المحلية من هبوط حاد وصل إلى درجة السلبية خلال مراحل الخطط التنموية، ومن الطبيعي أن مثل هذا الوضع شكل مشكلة أساسية، الأمر الذي يدفع إلى محاولة البحث عن مصادر تمويل أجنبية على المدى القريب لتجاوز مشكلات التمويل المحلي، باعتبار أن التنمية المحلية تحتاج إلى أموال كبيرة لتنفيذ المشاريع التي تحتاج لها البلاد ولا يمكن الحصول عليها إلا عبر التمويل الدولي.

وتسعى الدراسة إلى التعرف على قدرة التمويل الدولي ممثلًا بتمويلات المانحين والمساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والقروض لردم فجوات التمويل في اليمن، وأثر تعليق دعم المانحين مشاريع التنمية في اليمن، والتحديات التي تواجه استيعاب التمويلات الدولية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه؛ لكون التمويل الدولي يعد واحدًا من المتغيرات ذات الصلة الوثيقة بتطور مسار التغيرات الاقتصادية الكلية، وحجم النشاط الاقتصادي في البلاد؛ إذ تسعى اليمن للحصول على التمويل الدولي بسبب المشاكل التنموية التي يواجهها والمتمثلة في عدم كفاية مواردها الداخلية لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية فيها، واليمن كغيره من البلدان النامية اعتمدت بشكل كبير على التمويل الدولي لتغطية عجز موارد التمويل المحلية.

وتتوقف برامج الاستثمارات وتخصيصاتها، ومن ثم إنتاجيتها على مدى إمكانية الاقتصاد القومي في توفير الموارد الحقيقية اللازمة لتأمين تمويل برامج الاستثمارات التنموية، ومن أهم هذه الموارد المدخرات الأجنبية التي تنساب على شكل منح ومساعدات وقروض واستثمارات أجنبية مباشرة.

ولدراسة موضوع التمويل الدولي أهمية نظرًا للتحديات التي تواجه انسياب التدفقات المالية الدولية إلى اليمن، وتوجه الحكومة تفعيل الاعتماد على المؤسسات الدولية لارتفاع نسبة المنحة في قروضها، وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي في اليمن خلال الفترة الأخيرة، خصوصًا إذا ما عرفنا أن تمويل البرامج الاستثمارية للخطط التنموية في اليمن يعتمد بدرجة رئيسة على الدعم المقدم من المانحين، وسعي الحكومة لاستقطاب مصادر التمويل الدولية المختلفة لتعويض عجز الموارد المحلية عن تمويل الاستثمارات الإنمائية، وهو ما يستدعي دراسة مختلف جوانب التمويل الدولي في اليمن.

وتكمن أهمية البحث في دراسة مدى قدرة التمويل الدولي على سد فجوة التمويل في اليمن، ومعرفة تأثير التمويل الدولي في مختلف القطاعات الاقتصادية في اليمن، وبحث كافة المشاكل والمعوقات التي تعترض التمويل الدولي، واقتراح كافة السبل المؤدية لاستقطاب التمويل الدولي بما يمكنه من تحقيق أفضل كفاءة اقتصادية ينعكس أثرها على التنمية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- 1- التعريف بالمفاهيم الأساسية المستحدثة لموضوع التمويل الدولي.
- 2- دراسة مدى قدرة التمويلات الدولية على سد فجوة الموارد المحلية وتحليله.
- 3- دراسة المؤشرات المرتبطة بمدى تغطية التمويل الدولي للاستثمار المحلي وتحليلها.
- 4- إبراز أهم التحديات التي تواجه التمويل الدولي ومتطلبات الحصول على التمويل في اليمن.
- 5- توضيح طرق إدارة التمويلات الدولية وتقسيماتها القطاعية في اليمن.

فرضيات الدراسة: من خلال مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- 1- أسباب الحاجة إلى التمويل الدولي ترجع إلى عدم كفاية الموارد المحلية واختلال التجارة الخارجية وعجز الموازنة العامة.
 - 2- أثر التمويلات الدولية إيجاباً على تغطية فجوة الموارد في اليمن.
 - 3- يعد التمويل الدولي الوسيلة الأكثر أهمية للتنمية في الظروف الحالية وهي الطريقة الرئيسة لتغطية عجز التمويل.
 - 4- أثر توقف التمويلات الدولية على تعثر تنفيذ البرنامج الاستثماري للمشاريع في اليمن.
 - 5- تعد المنح والمساعدات أكثر عناصر التمويل الدولي في اليمن .
- منهج الدراسة:** لغرض دراسة مشكلة الدراسة ومعالجتها من مختلف جوانبها، وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، واختبار صحة الفرضيات، والوصول إلى نتائج مفيدة تحقق أهداف الدراسة، سنحاول معالجة هذه الموضوع باتباع المناهج الآتية:
- المنهج التحليلي الوصفي: بهدف تحليل البيانات التي تحتوي على مشكلة الدراسة، فإن هذا المنهج الأكثر استخداماً في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، والذي يتناسب مع الظاهرة موضوع الدراسة، كما سيتم استخدام المصادر الثانوية من خلال الحصول على البيانات المنشورة في الدوريات والأبحاث والمراجع المتوفرة، وما تم نشره من وزارة التخطيط والتعاون الدولي والتقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء عند توصيف أثر التمويل الدولي على سد فجوة التمويل المحلي في اليمن وتشخيصه، وتحليلها واستخراج النتائج.
- المنهج الاستقرائي: عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات التي عالجت الموضوع أو جزءاً منه وذلك لخدمة هدف البحث.
- منهج المقارنة: عند مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات المقدمة من جهات حكومية.
- المنهج التاريخي: عند استعراض مسيرة التمويل الدولي للخطط والبرامج الاستثمارية في اليمن خلال السنوات الماضية.

الدراسات السابقة:

- 1- باسل عمر قاسم الهارش، القروض والمساعدات الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، 2012م: أوضحت الدراسة أن سوء استخدام حصيلة القروض والمساعدات الخارجية، على مستوى القطاعات والأقاليم يمثل أهم مشكلة أمام تحقيق الهدف التنموي المرجو منها، ونتيجة طبيعية للوضع النهائي الذي وصلت إليه عملية التنمية. ويتمثل سوء الاستخدام بتوجيه جزء كبير من حصيلة القروض والمساعدات نحو قطاعات غير منتجة، والتركيز على اقتناء الآلات والمعدات ووسائل النقل، علماً أن بيوت الخبرة الأجنبية، وبرامج التدريب قصير الأجل، وتنفيذ المشروعات المستهدفة تميل إلى عدم الالتزام بالخطط والدراسات المعدة لها، وعدم وجود خطط استراتيجية لمتابعة تقييم المشروعات

التنمية وتنفيذها، وفيما يخص الاستغلال الفعلي للقروض الخارجية واستخداماتها، فقد بينت الدراسة أنَّ المسحوب من القروض الخارجية، بلغت في 2010/12/31م (10,672) مليار دولار من إجمالي قيمة القروض الخارجية البالغة نحو (12,845) مليار دولار، أي بما يعادل نحو (83%) من إجمالي القروض الخارجية للجمهورية اليمنية، وفيما يخص الاستغلال الفعلي للمساعدات والمنح والهبات واستخداماتها، فقد بينت الدراسة أن المسحوب من المساعدات بلغت في 2010/12/31م، (176,134,745) مليون دولار، من إجمالي قيمة المساعدات والمنح والهبات البالغة نحو (564,528,786) مليون دولار، أي بما يعادل نحو (31,2%)، هذه الدراسة ركزت على عنصر المساعدات الخارجية، ولم تركز على بقية عناصر التمويل الأجنبي، لذلك جاءت هذه الدراسة لرصد الفجوة البحثية في تلك الدراسة من خلال دراسة دور التمويل الأجنبي بمكوناته الثلاثة: المنح، والمساعدات، والقروض والاستثمار الأجنبي المباشر.

2- منال علي عكبور، الاستثمار الأجنبي المباشر، محدّداته وأثره على الاقتصاد اليمني، 2012م:

توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن شحيحة مقارنة بالدول العربية الأخرى، كما أن الاستثمارات الأجنبية تتركز في قطاع النفط، كما توصلت الدراسة إلى أن المستثمرين السعوديين كان لهم النصيب الأكبر في عدد المشاريع الاستثمارية في اليمن، وتعد اليمن إحدى الدول التي حاولت توفير بيئة مناسبة للاستثمار الأجنبي عبر عدد من السياسات المالية، إلا أنها لم تستطع جذب الاستثمارات الأجنبية، أما بقية الاستثمارات الأجنبية فقد تركزت في قطاع الخدمات وهو يمثل اختلافاً هيكلياً في نمط الإنتاج، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي، إذ مثل هذه الاستثمارات أعلى من 30% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، بينما دراستنا تميزت بتناولها جميع الأموال الأجنبية الداخلة إلى البلد ممثلة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمعونات والقروض والمساعدات.

3- أكرم محمد الهتار، دور التدفقات المالية الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في اليمن، 2014م:

توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر حقق نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006م وصلت إلى 64%، وكانت أقل نسبة هي 21% في عام 2012م مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أداة رئيسة لانتعاش الاقتصاد اليمني، وأن المنح والإعانات الحكومية حققت نسبة منخفضة من الناتج لم تتعد إلا 1,9% من الناتج المحلي، ولكن في عام 2012م بلغت هذه النسبة 7,4%، ومن ذلك يكون دور هذه المنح والمعونات ضعيفاً جداً، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر عوامل التدفقات المالية أثراً في تحقيق التنمية الاقتصادية، لأنه يمثل نسبة كبيرة من الناتج مقارنة بباقي عوامل التدفقات المالية الدولية، وتظهر الفجوة البحثية هنا في أن هذه الدراسة ركزت على

أثر التدفقات المالية الدولية على الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن دراستنا ركزت على أثر التمويلات الدولية في تمويل النقص في التمويلات المحلية وردم فجوة الموارد المحلية.

4- أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية لدول عربية)، همام وائل، 2016م:

ناقشت هذه الدراسة دور التمويل الأجنبي في النمو الاقتصادي في ثلاث دول عربية (الأردن، مصر، فلسطين) خلال الفترة الزمنية (1995م - 2015م)، من خلال دراسة واقع التمويل الأجنبي وأهميته (الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المساعدات الإنمائية الرسمية، الدين الخارجي)، وخرجت الدراسة بوجود أثر للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، أي إن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة، فإنه يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار (0,03 %) لدول حالة مجمعة، أما المساعدات الإنمائية الرسمية والدين الخارجي فليس لهما أي أثر على النمو الاقتصادي، وأشارت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية شهدت تراجعاً بنسبة 10% ومثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2,3 % من الإجمالي العام، وتركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية، إذ استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثالث على التوالي على نحو 48 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، وتم الاستفادة من هذه الدراسة للتعرف على الدور الذي يؤديه التمويل الخارجي في النمو الاقتصادي للبلدان النامية، وأي من عناصره لها الدور الفاعل، وتكمن الفجوة البحثية لهذه الدراسة في عدم إشارتها إلى التمويل الخارجي في اليمن، ومن هنا تميزت هذه الدراسة بدراسة أثر التمويل الدولي بكافة صوره على سد فجوات التمويل في اليمن.

5- قياس أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن، مازن حسن الباشا، حسن ياسين بن

صعمه، سامر عبد الهادي، 2014م: أشارت هذه الدراسة إلى أن للمتغير المستقل (نسبة إجمالي قروض الأردن الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي) تأثيراً معنوياً سالباً على النمو الاقتصادي، ويعود سبب ذلك إلى استخدام هذه القروض في المشاريع غير الإنتاجية وللأغراض الاستهلاكية غير الإنتاجية، وأوضحت نتائج الدراسة أيضاً عدم وجود أثر دال إحصائياً للمتغير المستقل (نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن إلى الناتج القومي الإجمالي) على النمو الاقتصادي، واقترحت الدراسة توصيات عدة، أهمها ضرورة الاهتمام بالموارد الطبيعية المتاحة، واستغلالها بما ينسجم وقانون الميزة النسبية؛ لتحقيق وفرة اقتصادية في العملية الإنتاجية، وتحفيز السلوك الإدخاري للأفراد والمؤسسات على حد سواء، ومعالجة عجز الموازنة العامة من خلال الحد من النفقات غير الضرورية، وتكمن الفجوة البحثية في أن هذه الدراسة كانت قياسية، ركزت على جانب القروض والاستثمار الأجنبي فقط، وكانت حدودها المكانية الأردن، في حين تميزت دراستنا بدراسة أنواع التمويل الدولي كافة دون استثناء، بما فيها المعونات والمنح والمساعدات، وكانت حدودها الجغرافية الجمهورية اليمنية.

6- أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تراجع الموارد المحلية في الجزائر، بو رحلي

الربيع، نمنديل وحيد، 2020م: ناقشت هذه الدراسة أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تراجع الموارد المحلية، وهي دراسة قياسية على دولة الجزائر بالمقارنة مع مصر وتونس في الفترة (1990م - 2017م)، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة ومستدامة بالنسبة للدول النامية، وفي هذا الإطار اتجهت دول شمال أفريقيا (الجزائر، تونس، مصر) إلى تحرير اقتصاداتها أمام العالم الخارجي من أجل الاستعانة والاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، وقد بينت نتائج الدراسة أن الدول الثلاث (الجزائر، تونس، مصر) قد حققت نجاحًا متباينًا في مدى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما أسس لبناء هيكل اقتصادي جديد، يختلف بنسبة كبيرة عما كان عليه قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية، كما بينت الدراسة أن سوء استخدام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية قد ينجر عليه أثر سلبي على الدول المتلقية، وهذه الدراسة تناولت في تفاصيلها وأثناء التحليل التمويل الدولي كمكون عام، ولم تدرس أشكال التمويل الأجنبي بصورة تحليلية لكل شكل على حدة، كما أن النطاق الجغرافي لهذه الدراسة شمل ثلاث دول وهي الجزائر وتونس ومصر، لذلك جاءت دراستنا لردم الفجوة البحثية من خلال دراسة أثر التمويل الدولي بكافة مكوناته أثناء التحليل، كما أن الحدود المكانية لدراستنا هي الجمهورية اليمنية.

المبحث الأول: الاطار النظري للتمويل الدولي:

1- 1: مفهوم التمويل الدولي وأهميته وأنواعه وعناصره ومصادره:

1 - 1 - 1: مفهوم التمويل الدولي: يمكن تعريف التمويل الدولي بأنه توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية أو رأسمالية وفق شروط معينة، تضمن السعر والأجل الذي يتم توفيره من مجموعة الدول التي لها فوائض مالية⁽¹⁾.

كما تشير كتابات اقتصادية أخرى أن المقصود بالتمويل الدولي هو ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير رؤوس الأموال وانتقالها دوليًا، ويتخذ ذلك جوانب عدة، منها:

- الجانب السلعي للاقتصاد الدولي.
 - الجانب النقدي والمالي، وهو عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم.
 - التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صوره.
- وقد شاع هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ ساد النظام الدولي الجديد بعد الحرب، ونشأت في أثره مؤسسات دولية عدة، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- ويعرف الاقتصادي (ستريك) التمويل الدولي بأنه تدفق للموارد الاقتصادية خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد الاقتصادية، ويشمل ذلك المساعدات والقروض والاستثمار الأجنبي⁽²⁾.

والتمويل الدولي هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك⁽³⁾.

1- 1- 2: أهمية التمويل الدولي: تكمن أهمية التمويل الدولي في الآتي: ⁽⁴⁾

- 1- محاولة توفير رؤوس الأموال اللازمة لإتمام المشروعات القومية الخاصة بالدولة.
 - 2- تخفيض البطالة في الدول المستقبلية للتمويل إذا تم استغلاله بشكل صحيح.
 - 3- زيادة معدل التوظيف وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.
 - 4- زيادة معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم زيادة الرفاهية لدى أفراد المجتمع.
 - 5- رفع معيشة السكان.
 - 6- دعم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - 7- معالجة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة الاستثمارية المطلوبة والمدخرات المحققة.
- ### 1- 1- 3: أنواع التمويل الدولي: توجد عدة أنواع للتمويل الدولي، أهمها⁽⁵⁾:
- 1- التمويل المباشر: ويعني وجود علاقة مباشرة بين المقرض والمقترض دون وجود وسيط، وتظهر في الآتي:
 - التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة، سواء أكانت في هيئة قروض أو استثمارات.
 - إصدار السندات.
 - 2- التمويل غير المباشر: وهنا يتم التمويل بوجود وسيط بين الدولة والممول، وتظهر في الآتي:
 - الأسواق المالية.
 - البنوك والمؤسسات المالية.
 - الحسابات المترتبة على المبادرات التجارية بشقيها، سواء الصادرات أو الواردات.
 - 3- التمويل الدولي: يظهر بصورة كبيرة في تلقي الدولة المساعدات المالية والقروض من المؤسسات المالية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
 - 4- التمويل المحلي: يظهر في شكل طرح الحكومة لأذونات الخزنة؛ لتكون متاحة للمؤسسات المالية المحلية فقط، ومن ثم فهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية، مثل القروض والأوراق المالية.
- ### 1- 1- 4: عناصر التمويل الدولي: يعمل التمويل الدولي كنظام متكامل يضم خمسة عناصر أساسية: ⁽⁶⁾
- 1- النظام النقدي الدولي: والذي يضم بدوره عناصر رئيسة عدة، أهمها العملات الوطنية والاحتياطيات الدولية والعملات الأجنبية والآليات التنظيمية الدولية لأسعار الصرف.
 - 2- المدفوعات الدولية: والتي تعكس كل المعاملات المتعلقة بالدفع على المستوى الدولي، والتي تخدم حركة البضائع وعوامل الإنتاج والادوات المالية، وتنعكس على ميزان المدفوعات الخاصة بالدولة.
 - 3- الأسواق المالية الدولية: وتعني هذه النقطة بآليات التداول الخاصة بالأدوات المالية، العملة، القروض، الأوراق المالية.

- 4- الضرائب الدولية: وتستخدم لطريقة تعبئة الأموال على المستوى الدولي.
- 5- الإدارة المالية الدولية: وتدرس دولية الاستثمار وإدارة المخاطر والتمويل العابر للحدود.
- 1 - 1 - 5: مصادر التمويل الدولي: تسلك الدول عادة نحو المصادر الخارجية عندما تعجز المصادر الداخلية للتمويل لمواجهة الطلب المحلي، وتصنف مصادر التمويل الخارجية إلى القنوات الرئيسية الآتية: ⁽⁷⁾
- 1- حصيلة الصادرات: تعد حصيلة الصادرات المصدر الرئيس للموارد المالية المتدفقة إلى البلد؛ إذ تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، كذلك تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم، وبالتالي يتم انتعاش الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا المصدر في الدول النامية يشكل معضلة، وذلك للأسباب الآتية:
- انخفاض قيمة الصادرات السلعية، ويعود ذلك إلى أسباب عدة، منها: ضعف الإنتاج المحلي، وزيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية، وتدهور أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، وزيادة إجراءات الحماية الجديدة، والثورة العلمية والتكنولوجية، وارتفاع أسعار السلع المصنعة.
 - ضعف الصادرات غير المنظورة، وتشمل هذه الصادرات خدمات النقل والصيرفة والسياحة والتأمين ودخول الاستثمارات الأجنبية؛ إذ تعاني من ضعف واضح مقابل الخدمات المقدمة.
- 2- الاستثمارات الأجنبية: هي إحدى مصادر التمويل التي تقوم بها البلدان باتخاذها، وذلك بسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وتخفيف مشكلة القروض الخارجية من جانبين مهمين هما: الجانب المالي، والجانب التنموي. وتصنف الاستثمارات الأجنبية إلى صنفين رئيسيين، هما:
- الاستثمار الأجنبي المباشر: وهي الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها، مما يجعل لهم حق الإدارة، وغالبًا ما تتجه هذه الشركات نحو الزراعة والصناعة والمناجم وبعض الأنشطة الإنتاجية.
 - الاستثمار الأجنبي غير المباشر: وتتضمن القروض أو شراء الأسهم والسندات الحكومية في الدول النامية المضيفة من قبل اجانب، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق إقصاء الأرباح دون أن يترتب أي إشراف.
- 3- المساعدات الخارجية: أن هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على السوق المالية الدولية، مثل البورصات، والهيئات المالية الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج (ميدا) الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية متوسطة؛ إذ إن المعونة الرسمية هي المساعدات التي لا يقل فيها العنصر الميسر (عنصر المنحة) عن 25% مع استخدام سعر الخصم يبلغ 10%، أما الدول المانحة فتقدم المساعدات إلى الدول لدوافع اقتصادية وإنسانية لتخفيف الفقر والأمراض؛ إذ أن الدول المانحة من الدول الرأسمالية المتقدمة بدأت تقلل حجم مساعداتها إلى الدول

الفقيرة لأسباب عدة، منها وجود أزمات اقتصادية مستديمة، وانخفاض أسعار النفط، وكذلك لأسباب سياسية⁽⁸⁾.

4- القروض الخارجية: أن القروض الخارجية تقيمن على بقية مصادر التمويل من حيث اتخاذها النصيب الأكبر من التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية، ويقصد بها تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها المنظمات والحكومات ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان، وتصبح القروض بهذا التزامات خارجية، ويترتب عليه سعر فائدة، وتأخذ القروض الخارجية أشكالاً متعددة، منها:

- القروض الخارجية حسب فترة السداد: وتشمل القروض الخارجية طويلة الأمد ومتوسطة وقصيرة.
- القروض الخارجية حسب شروط تقديمها: إن القروض الخارجية تعد التزامات تسدد في آجالها المحددة، وتختلف من حيث المشروطة: وهي نوعان القروض الميسرة، وتتصف بطول فترة الاستحقاق ووجود فترة السماح، والقروض الصعبة، وتتسم بقصر فترة الاستحقاق وعدم وجود فترة سماح .
- القروض الخارجية حسب مصادرها: وهي القروض المقدمة إلى مصادرها، وتكون إما قروضاً رسمية من قبل الحكومة وبشروط خلال اتفاقيات، أو قروضاً خاصة تقدمها المصادر الخاصة، وعادة تكون قصيرة الأمد، وارتفاع معدلات الفائدة فيها.
- القروض الخارجية حسب محتواها: وتأخذ القروض الخارجية نوعين: قروض نقدية، وقروض سلعية.

1 - 2: أسباب التمويل الدولي ومبرراته وأعباءه:

1 - 2 - 1: أسباب اللجوء إلى التمويل الدولي: هناك عوامل داخلية وخارجية أدت إلى اللجوء إلى التمويل الدولي وهي:

1- الأسباب الداخلية:

أ- تزايد الطلب الكلي، وضعف المدخرات الوطنية: اتبعت الدول النامية أنماطاً للإنفاق المبنية على الزيادة في الاستهلاك الكلي من السلع والخدمات بمعدلات تفوق كثيراً إمكانيات الإنتاج المحلي، وهذا يشجع الواردات على حساب الصادرات، ولهذا عجزت الادخارات المحققة محلياً عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار المستهدف، ونظراً لتبني البلدان النامية لبرامج طموحة النمو، وكان نتائج ذلك حدوث فجوة موارد مالية، مما جعل هذه الدول تضطر إلى الاعتماد على التمويل الخارجي لتغطية هذه الفجوة، بالإضافة إلى عامل انخفاض أسعار الفائدة، وتراكم الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط، وبحث أصحاب هذه الفوائض عن فرص الاستثمار.

ب- فشل السياسات الإنمائية: اتبعت معظم الدول النامية سياسة التنمية المعتمد على الإحلال محل الواردات، ولكن هذه السياسة لم تنجح في تحقيق الهدف المنشود وهو تخفيض الواردات، ولكن الأمر أدى إلى إنتاج موجه للسوق المحلية وليس للتصدير، وتدهور حالة ميزان المدفوعات بدلاً من تحسينه، وانخفاض الصادرات نظراً لسياسة الإحلال التي تقضي على المفاهيم المرتبطة بالمزايا النسبية، في حين

اتبعت دول جنوب شرق آسيا خيارات التنمية المعتمد على التوجه نحو الخارج، وهذا الوضع أدى إلى تزايد حجم الواردات وقيمتها أكبر من حجم الصادرات، وكان الاتجاه الحتمي هو التمويل الخارجي.

ج- عدم وجود بيئة جاذبة لرأس المال وهروبه نحو الخارج: أن البيئة الجاذبة لرأس المال تتمثل في توفر العوامل السياسية والتوجهات الاقتصادية الاجتماعية، وكان من نتيجة عدم وجود هذه البيئة في البلدان النامية عزوف الاستثمارات الأجنبية عن الإنشاء أو المشاركة في الإنشاء، ومع وجود عوامل أخرى سلبية، مثل التسبب والفساد الإداري والبيروقراطية اتجهت رؤوس الأموال للخارج، كما إن التجارب السابقة للحكومات المختلفة في هذه البلدان تؤثر في قرار أصحاب رؤوس الأموال، وإن السلوك، مثل التأمين والمصادرة والأخطار السياسية والانقلابات العسكرية، وتغيير نظام الحكم يؤدي بالضرورة إلى تفاقم ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج تجنباً لهذه الأخطار. (9)

2- الأسباب الخارجية:

أ- التبادل غير المتكافئ وتدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية: تخصصت الدول النامية في قطاعات إنتاجية أو صناعية غير رائدة أقل مردودية معتمدة على تكنولوجيا ضعيفة، كما تخصصت أيضاً في تصدير مواد أولية بأسعار لا تتحكم فيها، وإنما يتحكم في سعرها العرض والطلب عليها في السوق، في حين أن الدول المتقدمة تخصصت في قطاعات استراتيجية صناعية وزراعية ذات تكنولوجيا متطورة، بالإضافة إلى تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية نتيجة لزيادة أسعار الواردات بمعدل أكبر من معدل تزايد أسعار الصادرات التي تفاقم العجز الخارجي، واللجوء إلى تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض، فحصول الصادرات للدول النامية تتميز بالتذبذب، وترتبط بظروف الاقتصاد العالمي، وتقل أسعارها إلى الانخفاض في المدى الطويل، أما الواردات فإنها تتميز بكونها سلعة مصنعة ومواد غذائية تميل أسعارها إلى الارتفاع. (10)

ب- الأزمات النقدية الدولية: إن تطور سوق الأورو دولار الذي تبوأ مكانة مهمة في زيادة التمويل الدولي وبشكل واسع في ظل الحرية الخالية من القيود التي تفرضها السلطات النقدية في الدول، قد أدى إلى تنافس البنوك الدولية في إقراض الدول النامية، التي كانت ترغب في الحصول على قروض خارجية، بالإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، مع تزايد الفوائض المالية للدول النفطية، كل هذا أدى إلى إقبال الدول المدينة، وخاصة دول أمريكا اللاتينية على الاقتراض من هذه السوق، مما زاد في تعقيد الأزمة مع بداية الثمانينيات. (11)

1 - 2 - 2: مبررات التمويل الدولي: يعد تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية للوصول إليها، فالزيادة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه البلدان من تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، فالحاجة للتمويل الخارجي تجد مبررها الموضوعي بسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات القومية المتاحة، أي: بين معدل الاستثمار

المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلي، الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة، والذي يطلق عليه عادة اسم (فجوة الموارد المحلية)، في هذه الحالة فإن المجتمع يواجه ثلاثة خيارات لحل هذا التعارض⁽¹²⁾:

1 - الخيار الأول: هو أن يرضى المجتمع بمعدل أقل للنمو في حدود ما تسمح به موارد المحلية.
2 - الخيار الثاني: هو أن يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي، الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية، وذلك لكي يتمكن البلد من رفع معدل ادخاره المحلي.

3 - الخيار الثالث: هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الدولي.
فعندما يحدد المجتمع معدلاً معيناً من الاستثمار، وإذا كانت الموارد المحلية للمجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة، فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر التمويل الدولي، والتي يفترض أن تقوم بدور مهم وكبير في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكذلك تنشأ الحاجة إلى التمويل الدولي بسبب عدم كفاية الموارد الخارجية المتاحة التي تحصل عليها الدول نتيجة موازينه التجارية، فعندما تكون قيمة مستوردات بلد ما خلال فترة معينة تزيد عما أمكن تحقيقه من حصيلة النقد الأجنبي نتيجة صادراته خلال هذه الفترة فإن الفرق هنا والذي يمثل العجز في الميزان التجاري المتحقق للمدفوعات خلال هذه الفترة لا بد وأن يمول عن طريق تمويل دولي إضافي، وعادة ما يطلق على هذا العجز اسم (فجوة الموارد الخارجية).

وقد ظهر على ساحة الفكر الاقتصادي بعض النماذج والأبحاث الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية في هذه الدول وبين العجز الحادث في موازينها التجارية، ومن هذه النماذج نموذج الفجوتين، وهو أكثرها دلالة في تبيان العلاقة بين هاتين المشكلتين؛ إذ إن الفكرة الأساسية في هذا النموذج هي إن هناك علاقة وثيقة بين المدخرات المحلية ومستوى التمويل الدولي، فكلما كان مستوى المدخرات المحلية ضئيلاً بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف، زادت الحاجة إلى التمويل الدولي والعكس صحيح.⁽¹³⁾

إن الحاجة إلى التمويل الدولي إذا تمت بهدف سد النقص في الادخار المحلي أو سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار، أي: إن الاستثمارات التي يقوم بها الاقتصاد القومي خلال فترة معينة بشكل يزيد عن ما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية، لا بد أن يتم عن طريق الاستعانة بالتمويل الدولي. وكذلك تحدث الحاجة إلى التمويل الدولي التجارة الخارجية الناتجة عن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال فترة معينة.

ومن خلال نموذج الفجوتين يمكن إثبات تطابق بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وأن الفجوتين لا بد أن تتساويا خلال أي فترة مضت، ويمكننا إثبات ذلك كما يأتي:⁽¹⁴⁾

$$(1) \dots\dots\dots Y + M = C + I + X$$

إذ إن:

Y الناتج المحلي الإجمالي - M الواردات من السلع - C الاستهلاك القومي - I الاستثمار القومي - X الصادرات.

ومن هذه المعادلة يمكننا أن نستنتج أن:

$$(2) \dots\dots\dots Y = C + I + X$$

وبما أن الناتج المحلي يولد دخلاً مساوياً له، وأن هذا الدخل يستعمل في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات

$$(3) \dots\dots\dots Y = C + S \text{ (S) فان}$$

ومن المعادلتين 1 و 3 نستنتج أن:

$$(4) \dots\dots\dots I = S + M - X$$

ومن المعلوم أن زيادة الواردات عن الصادرات تظهر في عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وأن هذا العجز لابد أن يمول عن طريق تدفق الاستثمار الأجنبي (F) أي إن:

$$(5) \dots\dots\dots M - X = F$$

ومنه يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (4) على الشكل التالي:

$$(6) \dots\dots\dots I - S = M - X = F$$

ومن هذه المعادلة نعي أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يوفره من المدخرات المحلية، إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة، وهذا هو المعنى المقصود، بكون فجوة الموارد المحلية (الاستثمار - الادخار المحلي) لابد بأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية، وذلك في أي مدة سابقة.⁽¹⁵⁾

وليس شرطاً أن يتم التعادل بين هاتين الفجوتين منظوراً إليهما في فترة قادمة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن القرارات المتعلقة بالمتغيرات الأربعة (الادخار، الاستثمار، الصادرات، الواردات) لا يقوم بها الأفراد أنفسهم أو الهيئات نفسها، وقد ينعدم بينهم، وأن حصيلة الصادرات تتحدد على ضوء عوامل متغيرة ومتغيرات خارجية تتعلق بظروف السوق العالمي، من الصعب التحكم أو التأثير فيها.

وطبقاً لنموذج الفجوتين فإنه إذا حدث وإن حدد المجتمع معدلاً معيناً للنمو في مدة مقبلة، وكانت إحدى الفجوتين أكبر من الأخرى في تلك المدة، فإن الفجوة الأصغر لابد وأن تتسع لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر وإلا عجز المجتمع عن تحقيق معدل النمو المستهدف.

فمثلاً إذا كانت فجوة الموارد الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية (الاستثمار - الادخار المحلي) عند تحديد معدل معين للنمو في فترة قادمة، فإنه في هذه الحالة يتعين على الاقتصاد الوطني أن ينجح في الحصول

على قدر من الرأسمال الأجنبي يعادل الفرق بين الفجوتين، فإن لم ينجح المجتمع في ذلك فإن معدل النمو المستهدف لا يمكن تحقيقه.

1 - 2 - 3: تقدير الحاجة إلى مصادر التمويل:

1- تقدير فجوة الموارد المحلية: لتقدير فجوة الموارد المحلية يتطلب معرفة حجم التمويل الدولي، وبالتالي تقدير المتغيرين الأساسيين، وهما معدل الاستثمار، ومعدل الادخار المحلي بشكل دقيق.

أ- تقدير الاستثمارات المطلوبة: لتقدير الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الدخل القومي، يمكن الاعتماد على طرق مختلفة لتقدير الاستثمارات، ولكن الطرق الأكثر انتشاراً هي طريقة معامل رأس المال نظراً لسهولةها، وتعتمد طريقة معامل رأس المال على تحديد العلاقة بين حجم رأس المال وحجم الإنتاج أو الدخل، وتتخذ هذه العلاقة الشكل التالي:⁽¹⁶⁾

$$M = K \div Y$$

إذ إن:

M معامل رأس المال - K رأس المال القومي - Y حجم الناتج القومي

وتقيس هذه العلاقة عدد وحدات رأس المال لزيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة، وعند تقدير الاستثمارات المطلوبة لا بد لنا أن نعلم على معامل رأس المال الحدي وليس المتوسط، والذي يوضح لنا العلاقة بين الزيادة التي تحدث في رأس المال القومي (الاستثمار) وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي.

ب- تقدير المدخرات المحلية: إن تقدير المدخرات المحلية يتطلب توافر بيانات كافية حول المصادر المتنوعة لهذه المدخرات، ويمكن أن تصنف هذه المصادر إلى ثلاثة أصناف، وذلك حسب القطاعات التي تقوم بتكوينها، وهي مدخرات قطاع العائلات، مدخرات قطاع الأعمال، مدخرات القطاع الحكومي. وعلى الرغم من أن العوامل المؤثرة على تحديد نسبة وحجم الادخار في كل قطاع من القطاعات تتحدد وفقاً لعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تختلف حسب أوضاع المجتمع ونوعية المؤسسات، فإن مؤسسات الادخار بشكل عام تتأثر بصورة كبيرة بمستوى الدخل القومي المتحقق.

لهذا تعد الادخار المحلي تابعاً لمستوى الدخل، وعليه فإن:

$$S = ax$$

إذ إن:

S المدخرات المحلية . A الميل الحدي للادخار . Y الدخل .

ولكن عند تقدير المدخرات المحلية لا بد من حساب معدل الادخار الحدي الذي يقيس لنا نسبة ما يدخره الاقتصاد القومي من الزيادة التي تحدث في الدخل بوحدة واحدة.

2- تقدير فجوة التجارة الخارجية: لتقدير فجوة التجارة الخارجية يجب علينا تقدير رصيد ميزان المدفوعات الجاري، الذي يشمل أرصدة ميزان السلع المنظورة وغير المنظورة، ثم ميزان حركة رؤوس الأموال، والعلاقة

الوطيدة بين فجوة الميزان التجاري، أي: ميزان السلع المنظورة وغير المنظورة، والتي تسمى بفجوة التجارة الخارجية، وبين ميزان حركة رؤوس الأموال، الذي يعكس حجم الديون الخارجية ومقدارها، والتي يتعين على الدولة أن تقوم بها في المستقبل.

أ- تقدير قيمة الواردات: هناك علاقة بين حجم الواردات وحجم الدخل القومي في أي مجتمع، وهذه العلاقة يعكسها ما يسمى بمعامل الواردات، ويطلق عليها عادة الميل المتوسط للاستيراد.

$$M = mx$$

إذ إن:

M حجم الواردات .

M معامل الواردات (الميل المتوسط للاستيراد) .

Y الدخل القومي .

وعند تقدير الواردات خلال فترة مقبلة لابد لنا أيضًا من معرفة العلاقة القائمة بين الزيادة التي تمت في الواردات والزيادة في مستوى الدخل القومي، وتقاس هذه العلاقة عن طريق ما يسمى بمعدل الاستيراد الحدي.

$$\Delta M = M (Y_t - Y_o)$$

ومن ثم فإن الواردات في الفترة t عبارة عن الواردات في بداية الفترة M_o مضافًا إليها الزيادة التي حدثت في الواردات خلال الفترة نتيجة لزيادة الدخل ΔM أي إن:

$$M_t = M_o + m (Y_t - Y_o)$$

إن تقدير الواردات خلال فترة مقبلة يتطلب على المستوى القومي حساب الميل المتوسط للاستيراد m، وعند حساب هذين المعاملين يمكن اللجوء إلى البيانات التاريخية في السنوات السابقة للتعرف على حجم هذين العاملين في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الماضي، وعند اختيار المعادلة التي على أساسها التقدير لابد من مراعاة التغيرات المتوقعة في المستقبل وهي: ⁽¹⁷⁾

- الإمكانات المتوقعة للإنتاج المحلي البديل عن الواردات .
- التغيرات في هيكل الصناعة لباقي فروع الإنتاج الأخرى .
- التغير المتوقع في هيكل الطلب الاستهلاكي .

ب- تقدير حصيلة الصادرات: إن تقدير الصادرات المتوقعة للدولة في فترة مقبلة يتوقف أساسًا على الظروف والعوامل الخارجية، ولذلك فإن التقدير يتطلب إجراء دراسات دقيقة حول مستقبل الطلب على السلع التي تصدرها الدولة، وعلى موقعها النسبي في السوق العالمي لهذه السلعة، وعلى اتجاهات حركة الدورة الاقتصادية في الدول الرأسمالية التي تصدر إليها.

إن الكثير من الخبراء الاقتصاديين يعتمدون في تقدير حصيلة الصادرات خلال الفترة المقبلة على أساس

الدالة الآتية: ⁽¹⁸⁾

$$X = X_0 (1 + r)^t$$

إذ إن:

X مستوى الصادرات المتوقعة في نهاية الفترة .

X_0 مستوى الصادرات في بداية الفترة .

r معدل النمو المتوقع في الصادرات .

t (الأس) عدد السنوات .

وبذلك يمكننا قياس فجوة الواردات والصادرات كالتالي:

$$F = M_0 + m (Y_t - Y_0) - X$$

بمعنى إن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عن ما يوفره من مدخرات محلية، إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في الواردات تمول عن طريق تدفق صافي للرأس المال الأجنبي خلال الفترة نفسها، وهذا هو المقصود بأن فجوة الموارد المحلية تنعكس في فجوة التجارة الخارجية، وإن الفجوتين لابد أن تتساويا في أي فترة ماضية.

خلاصة البحث الأول:

من خلال مشكلة الدراسة التي تشير إلى أن الجمهورية اليمنية تعاني من تدني معدلات الادخار، وعدم قدرتها على تغطية متطلبات الاستثمار، وقصور الإيرادات عن تغطية النفقات، وبالرجوع إلى الفرضية الأولى للبحث التي تشير إلى أن أسباب الحاجة إلى التمويل الدولي ترجع إلى عدم كفاية الموارد المحلية، واختلال التجارة الخارجية، وعجز الموازنة العامة، فقد توصلنا في البحث الأول إلى أن الحاجة إلى التمويل الدولي جاءت بسبب عدم كفاية الموارد المحلية، فإنه من الضروري هنا أن يتم تغطية النقص في التمويل عن طريق تمويل إضافي، إذ سيتم اللجوء إلى مصادر التمويل الدولي التي سيكون لها دور مهم في تسريع عملية التنمية.

البحث الثاني: تقدير الاحتياجات من التمويل الدولي في اليمن:

2 - 1: اختلال هيكل الموارد الاقتصادية:

2 - 1 - 1: فجوة الموارد المحلية: - هي تعبر عن الفرق بين الاستثمارات المنفذة في الاقتصاد والمدخرات المحلية، أو بتعبير آخر الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الطلب المحلي، أي الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

وتشير النظرية الاقتصادية الكلية إلى أن تعادل إجمالي الادخار مع إجمالي الاستثمار يمثل أساس التوازن العام لأي اقتصاد، إلا أن اليمن تعاني من قصور المدخرات المحلية في تغطية الاستثمارات المحلية، فحجم المدخرات وأسلوب استثمارها هو الذي يحدد تكوين رأس المال؛ لأن الإمكانيات المتاحة لتكوين الادخارات المحلية متفاوتة من بلد لآخر تبعاً لما يمتلكه كل بلد من موارد طبيعية، فضلاً عن تباين السلوك الادخاري. (19)

ويعد انخفاض معدل الادخار المحلي من أهم الصفات الملازمة للتخلف الاقتصادي، والذي يعود لجملة من العوامل ترتبط بأسباب التخلف، كما أن هناك قيودًا تحول دون رفع هذا المعدل في البلدان النامية وبالذات في المراحل الأولى من التنمية، لذلك تضطر هذه البلدان إلى اللجوء إلى المدخرات الأجنبية لسد الفجوة القائمة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، كما يتوقف مقدار فجوة الموارد المحلية على الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، وبالتالي حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية، ويتفاوت حجم الفجوة في الدول النامية تبعًا لدرجة النمو الاقتصادي وحجم الناتج وحجم السكان في البلد، ومستوى المعيشة والميل الحدي للادخار، وبالتالي تنشأ فجوة الموارد المحلية في زيادة الاستثمارات المطلوبة لإنجاز معدل النمو المستهدف عن حجم المعروض من المدخرات المحلية. (20)

وهناك علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى المدخرات الأجنبية، فكلما عجز الادخار المحلي عن تمويل الاستثمارات المطلوبة كلما ظهرت الحاجة إلى المدخرات الأجنبية، أي الاستعانة بالمدخرات الأجنبية لتزايد أو تناقص تبعًا لمدى كفاية الموارد المحلية لتمويل الاستثمارات اللازمة في الاقتصاد الوطني، ولذلك فإن تدفق المدخرات الأجنبية تصبح ضرورية لتغطية فجوة الموارد المحلية من ناحية، والسماح بزيادة الاستثمار والإنفاق الحكومي عمّا هو متاح من الادخار الخاص والحكومي من ناحية أخرى. (21)

ولتقدير الموارد المحلية يتطلب معرفة حجم التمويل الخارجي، وبالتالي تقدير المتغيرين الأساسيين، وهما معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه ومعدل الادخار المحلي.

ويعد معدل الادخار الحدي ذا أهمية خاصة في تقدير مستوى العجز في الموارد المحلية؛ لأنه يبين الإضافة التي يحققها لزيادة مقدرته على النمو.

الجدول (1 - 2) يوضح تقدير الميل الحدي للادخار للفترة 2011م - 2020م (مليون دولار)

السنة	الادخار S	التغير في الادخار S - SO	الناتج المحلي Y	التغير في الناتج المحلي Y - YO	معدل الادخار المحلي
2011م	2837	0	28125	0	0
2012م	2594	243 -	29298	1173 +	0,207 -
2013م	2615	21 +	31717	2419+	0,008 +
2014م	2718	103 +	32111	394 +	0,261 +
2015م	2440	278 -	30153	1958 -	0,142 -
2016م	2009	431 -	28799	1354 -	0,318 -
2017م	1812	197 -	28161	638 -	0,309 -
2018م	1601	211 -	26555	1606 -	0,131 -
2019م	1533	68 -	26220	335 -	0,203 -
2020م	1360	173 -	25900	320 -	0,541-

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء

ونلاحظ من خلال الجدول (1 - 2) أن الادخار المحلي يتناقص؛ إذ كان في بداية الفترة عام 2011م 2837 مليون دولار، ثم وصل عام 2012م إلى 2594 مليون دولار، ثم ازداد مرة أخرى عام 2013م إلى 2615 مليون دولار، ثم تزايد في عام 2014م 2718 مليون دولار، ثم بدأ في عام 2015م بالتناقص إذ وصل عام 2020م إلى 1360 مليون دولار، وكان معدل الادخار المحلي أصغر من الادخار المتوسط في غالب السنوات، وهذا يعني أن الاتجاه إلى التناقص في الخمس السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى تدني قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسبب توقف معظم القطاعات الاقتصادية على الإنتاج، وتحديدًا النفط والغاز، والذي كان يدر على الدولة بعائدات كبيرة، وهذا ما عكس نفسه على تدني قيمة الناتج وتوجيه معظمه للاستهلاك، وبالتالي تدني الادخارات المحلية.

ويمكن تقدير العجز في الادخار المحلي من خلال الجدول الآتي:

جدول (2 - 2) يوضح تقدير العجز في الادخار المحلي (G T) خلال الفترة من 2011م - 2020م (مليون دولار)

السنة	التغير في الناتج المحلي Y - YO	معدل الادخار الحدي	الانحراف المتوسط للادخار S (Y - YO)	التغير في الادخار S O	الاستثمار	الادخار المحلي G T
2011م	0	0	0	2837	2615	222 +
2012م	1173 +	0,207 -	243 -	2594	2480	114 +
2013م	2419+	0,008 +	21 +	2615	2681	66 -
2014م	394 +	0,261 +	103 +	2718	2690	28 +
2015م	1958 -	0,142 -	278 -	2440	2916	476 -
2016م	1354 -	0,318 -	431 -	2009	3050	1041 -
2017م	638 -	0,309 -	197 -	1812	2791	979 -
2018م	1606 -	0,131 -	211 -	1601	1720	119 -
2019م	335 -	0,203 -	68 -	1533	1677	144 -
2020م	320 -	0,541 -	173 -	1360	1418	58 -

الجدول من إعداد الباحث

يتضح من بيانات الجدول (2 - 2) أن الصفة العامة للادخار المحلي تمثلت بالعجز الشديد في قدرته على تغطية متطلبات الاستثمار المحلي باستثناء الأعوام 2011م و 2012م، وتفاوت مقدار العجز من عام لآخر إذ وصل ذروته في عام 2016م إلى 1041 مليون دولار، وهذا يعني أن الادخارات المحلية لا تغطي الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية في البلاد، مما يتطلب الاعتماد على التمويل الدولي الخارجي لسد هذه الفجوة.

أما تقدير فجوة الموارد المحلية للفترة المقبلة، فإنه بناءً على المعادلة المقدرة لعلاقة الادخار المحلي بالناتج المحلي حسب بيانات السنوات السابقة، كما يتضح من الجدول (3 - 2) سيحدد لنا الادخار المحلي المتوقع عند كل قيمة من قيمة الناتج المحلي المتوقعة للسنوات القادمة، وذلك بتعويض كل منها في النموذج المقدر الآتي:

جدول (3 - 2) يوضح تقدير الادخارات المحلية للفترة المقبلة (مليون دولار)

الانحراف المتوسط للاذخار مضروباً في الانحراف المتوسط للناتج	الانحراف المتوسط للناتج المحلي *Y	الانحراف المتوسط للاذخار المحلي * S	الناتج المحلي Y	الادخار المحلي S	السنوات
335241	165015 -	579 -	685	12528	2837
86436	129949	294	442	29298	2594
9078169	1395019	3013	463	31717	2615
11607649	1928362	3407	566	32111	2718
2099601	417312	1449	288	30153	2440
9025	13585 -	95	143 -	23799	2009
294849	184620	543 -	340 -	28161	1812
4601025	1179750	2145 -	550 -	26555	1601
6170256	1537569	2484 -	619 -	26220	1533
7862416	2220768	2804 -	792 -	25900	1360
42144667		-	-	287039	21519
					المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

$$2152 = 10 \div 21519 = S$$

$$28704 = 10 \div 287039 = Y$$

وبعد عملية تقدير حجم الادخار المحلي للسنوات المقبلة نقوم بطرحه على المستوى المقدر والمطلوب للاستثمارات اللازمة في كل سنة من تلك السنوات لنحصل على ضوء تلك العملية على مقدار العجز في الادخار المحلي أو ما يسمى (فجوة الموارد المحلية).

وتتم عملية تحديد ذلك المستوى المطلوب من الاستثمارات اللازمة في ضوء معرفتنا بمعدل النمو في الناتج ومعامل رأس المال الحدي، إذ من خلال القيام بعملية قسمة المؤشر الأول على الثاني نحصل على معدل الاستثمار، الذي عن طريق ضربه في القيم المتوقعة للناتج المحلي ستمكن من الوصول إلى تلك المستويات المطلوبة للاستثمارات في السنوات القادمة.

2 - 1 - 2: فجوة الإيرادات والنفقات (فجوة الموازنة): تعبر هذه الفجوة عن اختلال الموازنة العامة، وفي مثل هذه الحالة يكون هناك قصوراً في الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، الذي ينعكس بصورة في عجز الموازنة، وانطلاقاً من الفكر المالي الكنزي تضطر الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة عن طريق الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، وإلى زيادة إصدار النقد، إلا أنه مع ظهور الركود التضخمي وانخفاض النمو الاقتصادي مع بداية السبعينيات أدى إلى ظهور المدرسة النقدية الفريدمانية التي ترى أن أي سياسة مالية

أو نقدية لن تؤدي إلى زيادة ملموسة في الناتج الحقيقي بقدر ما تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم.⁽²²⁾ ويمكن توضيح فجوة الموازنة في اليمن خلال الفترة من 2011م - 2020م في الجدول الآتي:

جدول (4 - 2) يوضح عجز الموازنة العامة في اليمن

عجز الموازنة العامة في اليمن	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
عجز الموازنة الصافي (مليار ريال)	313,2-	309,3-	291,2-	281,0-	275,5-	260,7-	219,9-	157,8-	143,4-	116,7-
نسبة العجز الصافي من الناتج المحلي الإجمالي %	4,1-	3,9-	3,1-	2,8-	4,9	5,1	8,8	10,2	13,5	17,1

المصدر: الحسابات القومية لسنوات عدة

جدول (5 - 2) يوضح التوزيع النسبي لمصادر تمويل عجز الموازنة العامة في اليمن (%)

مصادر تمويل عجز الموازنة	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
السندات الحكومية	49	41,6	50,8	34	22	31	19	15	12	10,2
أذون الخزانة	41	39,4	28	19,3	15,1	11	7,2	8,3	7	6,1
البنك المركزي	- 5	1	1	16,7	38	42	55	60,7	71,3	76,4
الصكوك الإسلامية	15	18	20,2	30	24,9	16	18,8	16	9,7	7,3
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي اليمني

تظهر بيانات الجداول السابقة تجاوز نسبة عجز الموازنة الصافي للحدود الآمنة (17,1%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020م، ويوجد صعوبة في تمويل عجز الموازنة من موارد حقيقية بسبب فقدان أكثر من نصف الإيرادات العامة، وتراجع الطلب على أذون الخزانة والسندات الحكومية.⁽²²⁾

ولذلك تم اللجوء إلى تمويل عجز الموازنة العامة عبر الاقتراض المباشر من البنك المركزي بنسبة بلغت 76,4% من إجمالي عجز الموازنة عام 2020م، ويحمل الاقتراض المباشر بين البنك المركزي مخاطر كثيرة على الوضع الاقتصادي منها زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات، أضعاف قيمة العملة الوطنية، ارتفاع معدلات التضخم، تدني مستويات المعيشة، ارتفاع عبء الدين العام المحلي، وهذا يحتم التسريع بتعبئة الموارد الحقيقية اللازمة لتمويل النفقات الحتمية، وأهمها استئناف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال. وخلال الفترة الأخيرة تراجعت الإيرادات العامة بصورة غير مسبقة، وتقلصت النفقات بما في ذلك تقليص البرنامج الاستثماري العام، وتعليق صرف الإعانات للفقراء، وتفاقم عجز الموازنة، ولتجاوز تلك التحديات يتطلب دراسة الخيارات المناسبة لتمويل فجوة الموارد من مصادر خارجية.

2 - 1 - 3: الفجوة بين الصادرات والواردات (فجوة التجارة الخارجية): تنعكس الفجوة بين الصادرات والواردات بصورة عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويمثل ذلك نمطاً من الخلل الهيكلي الذي يستدعي إجراء التعديل والتكيف على مستوى الاقتصاد الكلي، وتعتبر تلك الفجوة أيضاً عن قصور حصيلة الصادرات من السلع والخدمات من تغطية قيمة الواردات، وفجوة التجارة الخارجية هي انعكاس لفجوة الموارد الداخلية، وهي تعبير عن مستوى التباين بين الطلب الكلي والعرض الكلي.⁽²³⁾ ويشمل فجوة التجارة تقدير رصيد المدفوعات الجاري، وتشمل ميزان السلع المنظورة، وميزان حركة رؤوس الأموال، والعلاقة بين فجوة الميزان التجاري، أي ميزان السلع المنظورة وغير المنظورة، وتسمى بفجوة التجارة الخارجية، وبين ميزان حركة رؤوس الأموال الذي يعكس حجم الديون الخارجية ومقدارها. ويتم تقدير فجوة التجارة الخارجية (الموارد الأجنبية) من خلال الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وهذا الحساب يشمل الموازين الآتية:

- أ- ميزان التجارة المنظور (الميزان التجاري): أي حركة صادرات السلع المادية ووارداتها.
 - ب- ميزان التجارة غير المنظور (ميزان الخدمات): ويقصد به حركة الصادرات والواردات من الخدمات غير المادية (خدمات السياحة، التأمين، النقل).
 - ت- ميزان دخول الاستثمارات: ويتمثل في الأرباح والفوائد الناتجة عن استثمار رؤوس الأموال الوطنية في الخارج، والمدفوعات التي تتحملها الدولة لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل.
- وبجمع هذه الموازين الثلاثة نحصل على ميزان العمليات الجارية، وقد يكون وضع الميزان سالباً، أي يجب معالجته من خلال حركة رؤوس الأموال كالاقتراض من الخارج، أو اللجوء إلى رصيد الدولة من العملات الأجنبية والاحتياطيات من العملة الأجنبية، أو السحب من رصيد البلاد لدى صندوق النقد الدولي.

أما عن تقدير فجوة التجارة الخارجية في الفترة المقبلة، فإنه بناءً على المعادلة المقدرة لعلاقة التجارة الخارجية بالنتائج المحلي حسب بيانات السنوات السابقة، سيحدد لنا تلك الفجوة المتوقعة عند قيمة من قيم الناتج المحلي المتوقعة للسنوات القادمة.

جدول (6-2) يوضح تقدير العجز في التجارة الخارجية للفترة 2011م - 2020م (مليون دولار)

السنوات	التغير في الواردات و - و0 U - U0	التغير في الناتج المحلي ت - ت0 M - M0	المعدل الحدي للاستيراد Y - Y0	الانحراف المتوسط للواردات م (ت - ت0) M	معدل التغير في الواردات في الواردات MO	الصادرات X	التجارة الخارجية F
2011م	0	0	0	0	8218	8599	381
2012م	93	1173	12,6	14780	8311	8341	30
2013م	135	2419	17,9	43300	8446	7902	544 -
2014م	3331	394	0,1	39,4	11777	7862	3915 -
2015م	5468 -	1958 -	0,36	705 -	6309	1444	4865 -
2016م	489	1354 -	2.8 -	3791	6798	431	6367 -
2017م	282 -	638 -	2.3	1467 -	6516	1301	5215 -
2018م	688	2606 -	3,8 -	9903	7104	1569	5535 -
2019م	126	335 -	2,7 -	913	7230	1382	5848 -
2020م	181	320 -	1,8 -	576	7411	1115	6296 -

ويتضح من الجدول السابق تراجع قيمة الصادرات بشكل كبير من حوالي 8599 مليون دولار عام 2011م إلى حوالي 1115 مليون دولار عام 2020م، ويرجع ذلك إلى تدهور قيمة الصادرات النفطية، وإلى الخسائر التي لحقت بالبنية التحتية والتي أدت إلى انخفاض قيمة الصادرات بشكل عام. وقد نتج عن التبادل التجاري مع العالم الخارجي أن سجل الميزان التجاري حقق عجزاً مستمراً منذ عام 2013م، وتتضح فجوة العجز في الميزان التجاري الذي يتضمن الأهمية النسبية لكل من الصادرات والواردات إلى إجمالي التجارة الخارجية التي ارتفعت من 381 مليون دولار عام 2011م إلى 6296 مليون دولار عام 2020م.

أما بخصوص تقدير فجوة التجارة الخارجية في السنوات القادمة فإنه على ضوء المعادلة المقدرة لعلاقة الواردات بالنتائج المحلي حسب السنوات السابقة نوضحها في الجدول الآتي:

جدول (6-2) يوضح تقدير فجوة التجارة في السنوات المقبلة (مليون دولار)

السنوات	الواردات M	الناتج المحلي Y	الانحراف المتوسط M •	الانحراف المتوسط Y •	ضرب الانحرافات M* ضرب Y*	تربيع انحرافات المتغير المستقل Y تربيع
2011م	3218	28125	4094 -	579 -	2370426	335241
2012م	8311	29298	999	594	593406	352836

السنوات	الواردات M	الناتج المحلي Y	الانحراف المتوسط M •	الانحراف المتوسط Y •	ضرب الانحرافات M* ضرب Y*	تربيع انحرافات المتغير المستقل Y تربيع
2013م	8446	31717	1134	3013	3416742	9078169
2014م	11777	32111	4465	3407	15212255	11607649
2015م	6309	30153	409 -	1449	592641 -	2099601
2016م	6798	28799	514 -	95	48830 -	9025
2017م	6516	28161	796 -	543 -	432228	294849
2018م	7104	2655	208 -	2149 -	446992	4618201
2019م	7230	26220	82 -	2484 -	203688	6170256
2020م	7411	25900	95	2804 -	266380 -	7862416
المجموع	73120	287039	65808	-	-	42428243

متوسط $M = 73120$ مقسومًا على $10 = 7312$ مليون دولار

متوسط $Y = 287039$ مقسومًا على $10 = 28704$ مليون دولار

2-2- التغير في هيكل تمويل التراكم الرأسمالي:

لدراسة الأهمية النسبية لمصادر تمويل الاستثمارات المختلفة فإنه من الضروري أن نحدد هيكل الموارد والاستخدامات في الاقتصاد اليمني في صورته الإجمالية خلال الثلاثين سنة الماضية حسب الآتي:

جدول (7 - 2) يوضح الناتج المحلي والموارد والاستثمار (1991م - 2020م)

متوسط الفترة (2011م - 2020م)	متوسط الفترة (2001م - 2010م)	متوسط الفترة (1991م - 2000م)	
50988	49213	11480	الناتج المحلي الإجمالي
25665	32274	4046	الاستيراد من السلع والخدمات
-	2603	504	الصادرات من السلع والخدمات
76653	78884	15022	إجمالي الموارد
63555	60704	12969	الاستهلاك الكلي
13098	18180	2053	إجمالي التراكم الرأسمالي

المصدر: الجهاز المركزي / الحسابات القومية لسنوات عدة

من أهم الاستخلاصات التي يبرزها هيكل الموارد والاستخدامات على النحو المبين في الجدول هو ما يتعلق بالجهد الاستثماري خلال متوسط كل فترة، فمن خلال بيانات الجدول يتضح أن الفترة من 2001م - 2010م قد شهدت قفزة هائلة في معدل الاستثمار، فبعد أن بلغ الاستثمار (نسبة الرأسمالي إلى الناتج المحلي) حوالي 18% ارتفع هذا المعدل إلى 37% في السنوات 2001م - 2010م، وربما يرجع جزء من هذا الارتفاع الكبير في حجم التراكم الرأسمالي إلى الزيادة في التكاليف الاستثمارية المحلية والمستوردة، ولكن مما لا شك فيه أن هذا المعدل المرتفع للتراكم الرأسمالي يعد من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي مرتفع (6%).⁽²⁴⁾

ويمكن من صورة التوازن الاقتصادي العام التي تظهر في الجدول السابق أن نتوصل إلى ميزان الادخار والاستثمار، الذي يساعدنا في تحديد الأهمية النسبية في مصادر تمويل الاستثمار، وكما هو معروف يتكون إجمالي الموارد من الموارد المحلية (إجمالي الناتج المحلي والموارد التي تتدفق من الخارج لتمويل الفرق بين الواردات والصادرات من السلع والخدمات)، ثم يتم توزيع إجمالي الموارد بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي وإجمالي التكوين الرأسمالي، وبطريقة أخرى يمكننا أن نقيس فجوة الموارد المحلية باعتبارها الفرق بين الموارد المحلية (أي إجمالي الناتج المحلي) والإنفاق الكلي على الاستهلاك والاستثمار، وفي الحالة الاعتيادية فإن هذه الفجوة يجري تغطيتها من خلال صافي تدفق الموارد الخارجية.⁽²⁵⁾

لكن في ظروف الاقتصاد اليمني هناك مصدر مهم للموارد المتاحة لتغطية هذه الفجوة، وهو تحويلات المغتربين اليمنيين، أي أن: فجوة الموارد المحلية = صافي تحويلات المغتربين + فجوة النقد الأجنبي. والواقع إن فجوة الموارد المحلية ليس سوى الفرق بين الادخار المحلي والاستثمار، ولطالما اعتبرنا تحويلات المغتربين والتمويلات الأخرى عوائد عناصر الإنتاج في الخارج، فهي إذن لن تكون إلى جانب الادخار القومي، ومن ثم يمكن إعادة كتابة المتساوية السابقة في الصورة التالية: الادخار القومي - الاستثمار = فجوة النقد الأجنبي.

وهذه المتساوية الأخيرة تصلح دائماً من زاوية التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، وهي تحدد بوضوح أن الاستثمار يتم تمويله بواسطة الادخار القومي، وفي حالة عدم كفاية الادخار القومي يلزم اللجوء إلى الادخار الأجنبي لسد الفجوة، أي إن:

$$\text{الاستثمار} = \text{الادخار القومي} + \text{صافي الادخار الأجنبي.}^{(26)}$$

2 - 3: مصادر تمويل التراكم الرأسمالي في اليمن:

يعد مدى قدرة البلد على تعبئة الموارد المالية المحلية وتوجيهها من أهم الشروط اللازمة لنجاح عملية التنمية، وبقدر تعلق الأمر باليمن فقد اعتمد اليمن على الموارد الخارجية بدرجة كبيرة بسبب ضعف الادخار المحلي، والأعباء المتزايدة لمواجهة الإنفاق العام على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ومنها الإنفاق الإنمائي، وتنحية لهذا الوضع اعتمدت خطط التنمية في اليمن على المصادر الخارجية اعتماداً كبيراً؛ إذ شكلت حوالي 56%.

وتتمثل أهم أنواع المصادر المحلية للتمويل في الآتي: ⁽²⁷⁾

1- الموارد الحكومية: وتشمل الموارد الذاتية للمؤسسات والهيئات الحكومية .

2- موارد القطاع الخاص .

3- تحويلات العاملين في الخارج .

4- الهبات والمساعدات.

اما المصادر الخارجية فتتمثل في الآتي:

1- القروض الخارجية: وتأخذ شكلين، هما:

أ- الاتفاقيات الثنائية بين الدولة والدول المانحة .

ب- الاتفاقيات مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية .

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وكاستمرار لضعف الادخار المحلي وتزايد الالتزامات التنموية شكلت المصادر الخارجية الممول الأكبر

لتكوين الرأسمال الثابت، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (8 - 2) يوضح مصادر التمويل في اليمن (مليون دولار)

المصادر	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	المجموع
مصادر محلية منها	299	369	441	515	591	522	491	416	349	281	4274
حكومي	199	219	241	265	291	122	193	157	120	108	1915
خاص	100	150	200	250	300	400	299	259	299	173	2430
مصادر خارجية منها	397	391	417	444	451	466	418	393	371	295	4043
الدول والمنظمات العرب والدولية	367	391	417	444	451	300	211	233	205	190	3209
الاستثمارات الأجنبية في الغاز والنفط	419	441	486	408	325	161	207	160	166	108	2881

المصدر: خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لليمن لسنوات متعددة

ويتضح من خلال الجدول أن المصادر المحلية بلغت 4274 مليون دولار وشكلت نسبة 52% من إجمالي التمويل، كما تساهم المصادر الحكومية بأكثر من النصف، أي بما نسبته 54,9%، فيما يساهم القطاع الخاص بنسبة 45,1% وهي مساهمة كبيرة في إطار التوجهات والسياسات، التي تشجع القطاع الخاص من خلال تهيئة المناخ الاستثماري، سواء من حيث الاستقرار السياسي أو اصدار القوانين والتشريعات المناسبة، أما المصادر الخارجية فتبلغ 8287 مليون دولار تساهم الدول العربية والأجنبية بما نسبته 43,7%، ويمول الباقي من الاستثمارات الأجنبية في النفط والغاز.

أما بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين التراكم الرأسمالي في اليمن فيمكن توضيحه في الجدول الآتي:

جدول رقم (9 - 2) يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأقل نمواً (مليون دولار)

الدول	متوسط الفترة	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
اليمن	172	80	714	897	11	10	8	0	0	0	0
افريقيا	985,4	690	470	558	548	880	1214	1262	1271	1280	1311

الدول	متوسط الفترة	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
أمريكا اللاتينية	5	15	13	12	7	5	-	2	-	-	-
جنوب آسيا وشرقها	343,4	84	121	254	241	375	494	545	588	605	627
منطقة المحيط المهادئ	44	23	45	40	44	51	54	54	56	61	60

المصدر: البنك الدولي / نشرة حول المؤشرات الاقتصادية في الدول الأقل نموًا

ويلاحظ من الجدول تدني تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليمن، فالالاقتصاد اليمني يعاني من تدني الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة آلية مقارنة ببعض الاقتصادات النامية، كما أن هيكل الاستثمارات لا يزال محصورًا في قطاعات محدودة دون غيرها كقطاع النفط الذي يعد أكبر قطاع جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تعد الاستثمارات النفطية من أقدم الاستثمارات الأجنبية في اليمن، وتمثل الاستثمارات الأجنبية في النفط غالب الاستثمارات الأجنبية .

كما يتضح من الجدول أيضًا أنه لا توجد أي استثمارات أجنبية مباشرة في اليمن خلال الفترات الأخيرة 2017م - 2020م، ويرجع ذلك إلى مغادرة معظم الشركات الأجنبية، التي تعمل في مجال النفط والغاز بسبب الحرب الدائرة في البلاد، وعدم الاستقرار الأمني في المناطق التي تعمل فيها. ويرى المستثمرون الأجانب أن هناك عوائق تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي إلى اليمن (في ما عدى النفط)، من أهمها: ⁽²⁸⁾

1- مصاعب قضائية بسبب تداخل الصلاحيات بين الأجهزة الحكومية، والضعف العام في مراقبة الدولة وتنفيذ الأحكام

2- تقادم قوانين الاستثمار وقصورها.

3- استمرار القيود المفروضة على القطاع المالي .

4- نقص الكفاءات المهنية والتقنية والإدارية .

خلاصة المبحث الثاني:

بالرجوع إلى مشكلة البحث التي تشير إلى عدم قدرة الادخار المحلي على تغطية متطلبات الاستثمار، وقصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، وعدم قدرة الصادرات على تغطية قيمة الواردات، وبناءً على الفرضية الثانية التي تشير إلى وأن التمويل الدولي أثرت إيجابًا على تغطية فجوة الموارد في اليمن، والفرضية الثالثة التي تشير إلى أن التمويل الدولي الوسيلة الأكثر أهمية للتنمية، وهي الطريقة الوحيدة لتغطية عجز الموازنة، فقد توصلنا في المبحث الثاني إلى أن اليمن يعاني من فجوة في الموارد المحلية وفجوة في الموازنة وفجوة في التجارة؛ إذ اعتمدت اليمن على الموارد الخارجية بدرجة كبيرة بسبب ضعف الادخار المحلي، والأعباء

المتزايدة لمواجهة الإنفاق العام على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ومنها الإنفاق الإنمائي، ونتيجة لهذا الوضع فقد اعتمدت خطط التنمية في اليمن اعتماداً كبيراً على المصادر الخارجية .

المبحث الثالث: تحليل أثر تمويلات المانحين لليمن:

3-1: مسار مؤتمرات المانحين لليمن:

3-1-1: لمحة عن مؤتمرات المانحين: عقدت ستة مؤتمرات للمانحين لليمن، فعقد أول مؤتمر في 17 نوفمبر 2006م في لندن، وجمع فيه 4,7 مليارات دولار، وخصص لدعم برامج التنمية حتى عام 2010م، وثم عقد المؤتمر الثاني في 4 سبتمبر 2012م في الرياض، وجمع 6,4 مليارات دولار، ثم عقد المؤتمر الثالث في 25 أبريل 2017م في جنيف، وانتهى بجمع 1,1 مليار دولار من أصل مليارين كانت مطلوبة لمواجهة الأزمة الإنسانية، ثم استضافت جنيف أيضاً المؤتمر الرابع في 3 أبريل 2018م، وشهدت تعهدات بتقديم مليار دولار نصفها مقدمة من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وثم عقد المؤتمر الخامس كذلك في جنيف في 26 فبراير 2019م، وجمعت فيه 2,6 مليار دولار منها 500 مليون دولار تعهدت السعودية بتقديمها، كما تعهدت الإمارات بمبلغ مماثل، وقدمت دولة الكويت مبلغاً مقداره 250 مليون دولار، ثم عقد المؤتمر السادس في الرياض في يونيو 2020م، وتم فيه جمع مبلغ 1,350 مليار دولار من أصل 2,4 مليار دولار قدرتها الأمم المتحدة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن من يونيو حتى ديسمبر 2020م.

3-1-2: الفجوة التمويلية التي سيردها تمويل المانحين في اليمن:

تقدر الفجوة التمويلية الإجمالية بـ 7,8 مليارات حتى 2006م، ومنها مليار دولار تعهدات والتزامات خارجية مبرمجة مع عدد من الدول المانحة، و5,5 مليارات دولار المطلوب توافر خلال السنوات 2007م - 2020م، و1,3 مليار دولار يشمل الإنفاق المتوقع على المشاريع ما بعد 2010م، ويتطلب اليمن لتحقيق الألفية 5 مليارات دولار سنوياً، وبلغ إجمالي تعهدات المانحين خلال الفترة من سبتمبر 2011م - ديسمبر 2020م 10,9 مليارات دولار، توزع بواقع 75% في شكل منح، و25% قروض، وقد سحب اليمن 7,1 مليارات دولار من دعم المانحين، منها 56,3% في شكل منح نفطية لدعم الموازنة العامة، ووديعة نقدية لدعم استقرار سعر صرف العملة الوطنية خلال الفترة 2011م - 2020م.⁽²⁸⁾

وفي عام 2015م علق البنك الدولي دعمه لليمن، وتبعه غالب المانحين، في حين استمر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمات الإنسانية الدولية في دعم اليمن، وقدر تراجع السحب من المنح والقروض الخارجية من 2158 مليون دولار عام 2011م إلى 109 مليون دولار عام 2020م بحوالي 95%.

وتواجه المنظمات الدولية الإنسانية فجوة تمويلية كبيرة، فمثلاً حتى 24 يونيو 2016م وفر المانحون 22,4 % من المتطلبات الإنسانية لعام 2016م، وتبلغ الفجوة التمويلية لخطة اليونيسيف 119,3 مليون

دولار عام 2020م، بما يمثل 66% من إجمالي الاحتياجات التمويلية، وقد أسهم تعليق دعم المانحين في توقف البرامج الاستثمارية، وتفاقم عجز الموازنة، وتدهور قيمة الريال اليمني، وارتفاع مستويات التضخم والفقر.

3 - 1 - 3: المساعدات التي تعهد بها المانحون لخطة التنمية الثالثة (2006م - 2010م):

بلغ إجمالي التعهدات المالية المخصصة لتمويل مشاريع خطة التنمية الثالثة (2006م - 2010م) حوالي 6,25 مليارات دولار، منها 3,8 مليارات من دول مجلس التعاون الخليجي والصناديق الإقليمية، وهي الصندوق العربي للتنمية والبنك الإسلامي وصندوق أوبك، بما في ذلك مبلغ 1,1 مليار دولار من المملكة العربية السعودية، وتم تخصيص تعهدات دول مجلس التعاون الخليجي للصرف على تمويل أكثر من ثمانين مشروعًا وبرنامجًا تنمويًا في مختلف مناطق الجمهورية .

وفي 1 نوفمبر 2009م أقرت الإمارات العربية المتحدة تحويل مساعداتها المقدمة لليمن على شكل قروض ميسرة بقيمة 500 مليون دولار إلى منحة، إضافة إلى مبلغ 150 مليون دولار سبق التعهد بها وتم تحويلها أيضًا إلى منحة .

3 - 1 - 4: المساعدات التي تم التعهد بها لتمويل البرنامج الاستثماري للأعوام 2011م - 2020م:

قامت الجمهورية اليمنية بالتعاون مع البنك الدولي والأمم المتحدة بإعداد البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للفترة 2011م - 2020م، وتعهدت الدول المانحة بتقديم تمويل لهذا البرنامج بقيمة 6,4 مليارات دولار في مؤتمر المانحين في الرياض الذي عقد في 4 ديسمبر 2012م، ومبلغ إضافي بقيمة 1,4 مليار دولار في مؤتمر أصدقاء اليمن في نيويورك الذي عقد في 27 سبتمبر 2012م؛ إذ بلغ مجموع التعهدات 7,9 مليارات دولار لتمويل هذا البرنامج، وقد تم التعهد بمبالغ إضافية بعد هذين المؤتمرين، مما رفع مجموع التعهدات إلى أكثر من 8 مليارات دولار، 3,25 مليارات دولار من المملكة العربية السعودية .

3 - 1 - 5: تسريع استيعاب تعهدات المانحين:

في الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية، قدم الجانب اليمني مقترحًا بإنشاء جهاز تنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين، ثم صدر في يناير 2013م قرار رئيس رقم (22) لسنة 2013م بإنشاء الجهاز التنفيذي لتسريع تعهدات المانحين والذي يهدف إلى: (29)

- بناء إطار رؤية واضحة وإطار عام لتسريع استيعاب تعهدات المانحين بما ينسجم مع الأولويات الوطنية.
- دعم تنفيذ الإطار المشترك للمسؤوليات المتبادلة بين الحكومة والمانحين.
- المساهمة في تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف الحكومية المعنية وتجاوز العوائق.
- تنمية القدرات البشرية وتطويرها في بلورة السياسات والبرامج وإعداد المشاريع وتنفيذها لدى الجهات الحكومية المعنية.

- تعزيز عملية المتابعة والمراقبة لتنفيذ المشاريع والتزامها بالمعايير.
- بناء قاعدة بيانات موحدة وموثقة للمشاريع والتمويلات الخارجية.

3 - 2: - أوعية دعم المانحين وتخصيصاتها في اليمن:

بلغ إجمالي تعهدات المانحين حوالي 10,9 مليارات دولار خلال الفترة سبتمبر 2012م - ديسمبر 2020م، وسحب منها 4,9 مليارات دولار، وبما يمثل 45,1 % من إجمالي التعهدات خلال نفس الفترة، موزعة على قطاعات عدة تشمل التعليم، الصحة، الأسماك، الكهرباء، الطرق والمياه، الصرف الصحي، الوضع الإنساني، إضافة إلى البرنامج العاجل لإعادة الإعمار ودعم الموازنة العامة للدولة، ودعم استقرار سعر الصرف، وكان معظم دعم المانحين في شكل منح 75% من إجمالي التعهدات، بينما شكلت القروض الخارجية 25% من إجمالي التعهدات.

وفي بداية عام 2012م حصلت اليمن على منحة نفطية من السعودية بقيمة 2,2 مليار دولار، وبذلك بلغ إجمالي ما سحبه اليمن من دعم المانحين حوالي 7,1 مليارات دولار خلال الفترة من 2012م - 2020م، أي 2,37 مليار سنوياً في المتوسط خلال تلك الفترة، وهذا أسهم بصورة ملموسة في دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

جدول (1 - 3) يوضح إجمالي دعم المانحين للفترة من 2011م - 2020م (مليون دولار)

مجموعة المانحين	التعهدات	%	الموقع علية	%	السحوبات	%
دول مجلس التعاون الخليجي	5,65	% 51,8	3,354	% 40,6	2,466	% 50,1
المؤسسات الدولية والإقليمية	2,886	% 26,5	2,600	% 31,4	996	% 20,3
الدول الثنائية الصديقة	2,369	% 21,7	2,314	28,00	1,455	% 29,6
الإجمالي	10,905	%100	8,268	% 100	3,463,455	% 100

لا يدخل في الجدول منحة المشتقات النفطية بـ 2,2 مليار دولار بداية عام 2012م

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير حول مستوى تنفيذ المشروعات الممولة بقروض ومساعدات خارجية، مايو 2021م

ونظراً للأوضاع السياسية والأمنية المستجدة في البلاد علق المانحون دعمهم لليمن ما عدا البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الدولية العاملة في الجانب الإنساني، وبوجه عام تراجع السحب من المنح والقروض الخارجية من 2158 مليون دولار عام 2020م إلى 109 ملايين دولار، أي بحوالي 95%، وشمل تعليق دعم المانحين البرامج الاقتصادية والبرامج الاجتماعية الأساسية مثل التعليم الأساسي والصحة الإنجابية والحماية الاجتماعية.

جدول (2-3) يوضح استخدام المنح والمساعدات حسب القطاعات الاقتصادية

القطاعات	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
الزراعة والأسماك	18,5	16,1	14,4	14,8	13,5	11,8	9,00	7,2	5,9	4,00
التعليم	32,5	31,1	28,5	27,6	24,2	21,4	19,9	17,7	15,9	13,00
الصحة	51,3	53,2	48,1	39,0	31,6	12,7	11,8	6,1	3,2	1,00
الكهرباء والمياه	221,6	228,6	202,5	195,1	181,0	117,1	93,9	35,2	13,8	10,00
الموازنة والبنك المركزي	770,5	630,4	550,0	440,9	316,1	280,8	214,2	151,8	81,8	21,5
الطرق وتطوير المدن	90,6	81,9	77,6	71,3	59,8	60,8	51,5	49,3	43,1	40,5
الصندوق الاجتماعي ومشروع الأشغال	173,4	171,9	165,1	143,5	135,2	111,8	91,8	33,3	21,1	18,8

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير حول مستوى تنفيذ المشروعات الممولة بالقروض ومساعدات خارجية، مايو 2021م

يتضح من الجدول السابق انخفاض حجم التمويل لمعظم القطاعات الاقتصادية من المنح والقروض الخارجية؛ إذ تراجع تمويل قطاع الزراعة والأسماك من 18,5 مليون دولار عام 2011م إلى 4 ملايين دولار عام 2020م، كما تراجع قطاع الطرق والمدن من 90,6 مليون دولار عام 2011م إلى 40,5 مليون دولار عام 2020م، وتراجع أيضاً التمويل لقطاع الكهرباء والمياه من 221,6 مليون دولار عام 2011م إلى 10 ملايين دولار عام 2020م، وكان التراجع الكبير لقطاع الموازنة العامة والبنك المركزي من 770,5 مليون دولار عام 2011م إلى 21,5 مليون دولار عام 2020م، وشهد قطاعا الصحة والتعليم تراجعاً في التمويل من المنح والقروض الخارجية إذ انخفض تمويل قطاع التعليم من 32,5 مليون دولار عام 2011م إلى 13 مليون دولار عام 2020م، وتراجع التمويل في قطاع الصحة من 51,3 مليون دولار عام 2011م إلى مليون دولار عام 2020م.

جدول (3-3) يوضح نسبة المنح والمساعدات إلى إجمالي التمويل

القطاع	النسبة إلى إجمالي المنح والمساعدات الدولية
المياه والصرف الصحي	35%
الإنشاءات والنقل والمواصلات	18%
الصناعة والزراعة والأسماك	14,9
التعليم	17,05
الصحة	7,55
الإدارة الحكومية	7%
الكهرباء	0,50 %

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (قطاع التعاون الدولي)

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق أن قطاع المياه والصرف الصحي حظي بنسبة كبيرة من المنح والمساعدات الدولية وصلت إلى 35%، في حين حظي قطاع الانشاءات والنقل والمواصلات على نحو 18% من إجمالي المساعدات الخارجية، ولم تحظ القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة إلا بنسبة 14,9% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية، كما حظي قطاع التعليم بنسبة 17,05%، وقطاع الصحة بنسبة 7,55%، وقطاع الإدارة الحكومية بنحو 7%، في حين لم يحظ قطاع الكهرباء إلا بنسبة 0,50% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للجمهورية اليمنية .

جدول (4 - 3) يوضح السحب من المنح والقروض الخارجية (مليون دولار)

الأنواع	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
منحة نفطية	800	780	855	618	601	414	216	80	10	-
القروض	544	419	388	391	296	217	113	86	89	63,6
منح أخرى	814	903	668	650	316	258	291	119	81	45

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (قطاع التعاون الدولي)

ويعد الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية نموذجين رائدين للمؤسسة التنموية الإقليمية التي استمرت في تمويل مشاريع التنمية في اليمن عام 2015م وحتى اليوم، ومع ذلك انخفض السحب من تمويلات الصندوق العربي بـ 81,1%، وانخفض السحب من تمويلات البنك الإسلامي بـ 58,2% عام 2020م مقارنة بعام 2011م بسبب التحديات المستجدة التي واجهت تنفيذ مشاريع التنمية، وأهمها غياب الأمن في بعض المناطق، وأزمة الوقود، وشحة المدخلات المالية للمشاريع (مثل الإسمت والإسفلت) .

واستمر أيضًا تنفيذ بعض المشاريع في مجال المياه والأشغال كثيفة العمل في الصندوق الاجتماعي للتنمية، وكان حجم التمويل متواضعًا إذ تم سحب حوالي 4 ملايين دولار من منحة الحكومة الألمانية 4,6 ملايين دولار من بنك التنمية الألماني، و1,5 مليون دولار من منحة الحكومة الهولندية خلال عام 2015م والربع الأول من عام 2016م.

جدول (5 - 3) يوضح مشاريع الصندوق العربي والبنك الإسلامي خلال عامي 2011م و2020م (مليون دولار)

	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي	258,6	323,5	415,2	299,1	206,8	118	-	-	23,4	49
البنك الإسلامي للتنمية	20,1	17,7	33,3	228,2	146,3	-	11,4	13,9	16,1	8,4

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (قطاع التعاون الدولي)

واستشعارًا للأزمة الإنسانية في اليمن ارتفع دعم المانحين لخطوة الاستجابة الإنسانية بـ 145,4% عام 2015م مقارنة بعام 2014م، ومع ذلك لم يكن كافيًا لتلبية الاحتياجات الإنسانية إذ غطى حوالي 55% فقط من إجمالي المتطلبات التمويلية لخطوة الاستجابة الإنسانية عام 2015م.

وتستهدف خطة الاستجابة الإنسانية حوالي 13,6 مليون شخص، أي 65% من إجمالي المحتاجين للمساعدات الإنسانية، وبلغت المتطلبات الإنسانية لخطوة الاستجابة الإنسانية حوالي 1,8% مليار دولار، وحتى 24 يونيو 2016م بلغ إجمالي الموارد المتاحة من المانحين لأنشطة الخطة حوالي 22,4% فقط من المتطلبات التمويلية لعام 2016م، ولا شك في أن سد الفجوة التمويلية لخطوة الاستجابة الإنسانية، وتقديم الإعانات النقدية الكافية تعد ضرورة لتخفيف حدة الأزمات الاقتصادية وإنقاذ حياة ملايين اليمنيين.

3 - 3: تحليل نماذج لدعم المانحين لليمن:

3 - 3 - 1: البنك الدولي: يؤدي البنك الدولي دورًا قياديًا في مجتمع المانحين، ويقدم تمويلات ميسرة نصفها منح. وفي 11 مارس 2015م علق البنك الدولي تنفيذ الأنشطة التي كان يمولها في اليمن، ونقص في أثره السحب من تمويلات البنك الدولي من 186,4 مليون دولار عام 2014م إلى 51,7 مليون دولار عام 2015م، بحوالي 72,3%، وحتى 2020م بلغت المحفظة المالية النشطة للبنك الدولي في اليمن 862,3 مليون دولار (تغطي 19 مشروعًا)، ومنها بلغت التمويلات المعلقة حوالي 529,2 مليون دولار، وبما يمثل 61,4% من قيمة المحفظة المالية.

ومن المفارقة أن البنك الدولي علق دعمه لليمن بما في ذلك التمويل المخصص للفقراء المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية وبرامج صحة الأم والطفل والأمن الغذائي، في حين لا تزال مؤسسات أقليمية تعمل في اليمن مثل البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يستدعي مراجعة البنك الدولي والمنظمات والدول المانحة لسياستها تجاه دعم المواطن اليمني.

جدول (6 - 3) يوضح تمويلات البنك الدولي في اليمن ربعيًا

عام 2020م				عام 2011م			
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول
0,2	5,2	16,1	30,2	82,6	40,9	27,2	35,7

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (قطاع التعاون)

جدول (7 - 3) يوضح تمويلات البنك الدولي في اليمن للفترة 2011م - 2020م (مليون دولار)

2020م	2019م	2018م	2017م	2016م	2015م	2014م	2013م	2012م	2011م
51,7	68,5	72,2	91,2	80,9	151,8	186,3	480,9	614,1	551,8

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (قطاع التعاون)

3 - 2: منظمة اليونيسيف: تعد منظمة اليونيسيف إحدى منظمات الأمم المتحدة المتخصصة في دعم الأطفال، وهي ثاني أكبر منظمة تقدم دعم إنساني في اليمن في الوقت الراهن، تتركز تدخلاتها في قطاعات اجتماعية أساسية، وهي التغذية والصحة والمياه والتعليم والحماية الاجتماعية وحماية الطفل . وبلغ إجمالي نفقات الدعم المقدم لليمن حوالي 98,6 مليون دولار عام 2020م، مقارنة بحوالي 96,5 مليون دولار عام 2011م، وتقدم اليونيسيف دعمًا في شكل منح عينية ونقدية للأسر اليمنية المتضررة وأطفالها، وتبلغ الفجوة التمويلية لأنشطة اليونيسيف 119,3 مليون دولار عام 2020م بما يمثل 66% من إجمالي الاحتياجات التمويلية، وهذا يستدعي قيام المانحين بسد الفجوة التمويلية من أجل التخفيف من معاناة أطفال اليمن والأسر الفقيرة المتضررة من الحرب، علمًا أن احتياجات الأطفال في اليمن تتجاوز بكثير ما تضمنته موازنة منظمة اليونيسيف. ⁽³⁰⁾

جدول (3 - 8) يوضح المتطلبات التمويلية لمنظمة اليونيسيف خلال عام 2020م

النفاصيل	المبلغ (مليون دولار)	%
إجمالي المتطلبات التمويلية	180	1- %
التمويل المتاح	60,7	34 %
الفجوة التمويلية	119,3	66 %

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (قطاع التعاون الدولي)

جدول (3 - 9) يوضح السحب الفعلي من دعم اليونيسيف في اليمن (مليون دولار)

2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
96,5	171,6	200,9	186,1	65,4	71,6	81,4	53,2	61,6	98,6

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (قطاع التعاون الدولي)

3 - 3: أثر تعليق دعم المانحين في تمويل برامج التنمية في اليمن:

3 - 3 - 1: تعثر خطط وبرامج التنمية: يعتمد تمويل البرامج الاستثمارية للخطط التنموية بدرجة كبيرة على الدعم المقدم من مجتمع المانحين، وتزداد أهمية هذا الدعم في ظل الوضع الحرج للموازنة العامة، لقد كان مخططاً انفاق 564 مليار ريال على مشاريع البرنامج الاستثماري العام خلال عام 2015م، ومنها 51,8% مخططاً تمويله من دعم المانحين، ونظرًا لتداعيات الحرب والصراعات الجارية في البلاد، وتعليق دعم المانحين بلغت النفقات الفعلية 4% فقط من إجمالي النفقات المخصصة في البرنامج الاستثماري العام، وشكل دعم المانحين الفعلي 7,3% فقط من إجمالي دعم المانحين الاستثماري المخصص لعام 2020م .

وفي ضوء ما سبق تقدر كلفة الفرصة الضائعة في دعم المانحين لمشاريع البرنامج الاستثماري العام 270,7 مليار ريال عام 2015م (أي ما يعادل 1,26 مليار دولار) .

جدول (3 - 10) يوضح كلفة الفرصة الضائعة في تمويل مشاريع البرنامج الاستثماري لعام 2020م

النفقات المخصصة (مليار ريال)			النفقات الفعلية (مليار ريال)			تكلفة الفرصة الضائعة (مليار ريال)		
تمويل محلي	تمويل خارجي	الإجمالي	تمويل محلي	تمويل خارجي	الإجمالي	تمويل محلي	تمويل خارجي	الإجمالي
272	292	564	1,4	21,3	22,7	0,5 %	7,3 %	4,0 %

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، (مرجع سابق)

ومن أهم تداعيات تعليق دعم المانحين على مشاريع التنمية ما يأتي:

1- توقف مشاريع التنمية، ومنها مشاريع استراتيجية كانت تحت التنفيذ، مما يعني عدم الاستفادة من تلك المشاريع والتضحية بما أنفق عليها من جهد ووقت ومال، إضافة إلى فقدان فرص العمل في تلك المشاريع.

2- تضرر قطاع المقاولات وموردي ومقدمي الخدمات والمكاتب الاستشارية المحلية، إذ تجمدت أنشطتها ولم تتمكن من تحصيل بعض مستحققاتها المالية المتأخرة لدى وزارة المالية والمانحين وسرّحت كثيرًا من موظفيها.

3- تعطل عمل الوحدات التنفيذية المشرفة على المشاريع الممولة خارجيًا، وعددها حوالي 33 وحدة تنفيذية، ولم يتم صرف مرتبات العاملين لهذه الوحدات منذ بداية عام 2016م إلى عام 2020م، وسيؤثر تسريح هذه الخبرات على الطاقة الاستيعابية للمنح والقروض الخارجية مستقبلاً، ولذلك فإن من المهم مواصلة دول الدول والمنظمات المانحة لاستكمال تنفيذ المشاريع المتوقفة الموجودة في المناطق المستقرة أمنياً، وصرف المستحقات المتأخرة للمقاولين والموردين.

وقد أدت الحرب والصراعات الجارية في البلاد، وما رافقها من تعليق دعم المانحين للبرامج الاجتماعية ومشاريع التنمية إلى تعميق التحديات التنموية، وتفشي الفقر، وتفاقم الأوضاع المعيشية للسكان، وحرمانهم من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتظهر تجارب الدول الأخرى المتأثرة بالنزاعات، بما فيها ليبيريا وسيراليون وأفغانستان. إن الدعم المقدم من قبل المانحين يمكن أن يساعد بصورة فعالة في تقوية الاستقرار، وتعزيز فرص السلام والتنمية، ويلاحظ بشكل متزايد أن حشد الموارد المالية للفتات المتضررة يمكن أن يساعد في حفظ حياتهم، وفي كسر حلقة الفقر الممتدة عبر الآجال، وتحقيق فوائد إيجابية للاقتصاد والمجتمع.⁽³¹⁾

3 - 2 - 2: تفاقم وضع الموازنة العامة: بلغ إجمالي المنح والقروض الخارجية المقدمة للموازنة العامة حوالي 4,8 مليارات دولار، معظمها منح، وشكلت 14,4 % من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة من 2011م - 2020م، وقدمت تلك التمويلات لصالح مشاريع استثمارية ودعم مباشر للموازنة في صورة منح نفطية، وأدت دوراً أساسياً في احتواء عجز الموازنة خلال المرحلة الانتقالية. وفي عام 2020م انخفضت إيرادات المنح والقروض الخارجية بصورة حادة (- 93,5%) بسبب تعليق دعم المانحين للموازنة العامة، فانخفضت نسبة مساهمة المنح والقروض الخارجية من 13,5% من إجمالي الإيرادات العامة عام 2011م إلى 1,9 % عام 2020م مما أسهم ضمن عوامل أخرى في انخفاض الإيرادات العامة للدولة بحوالي 53,7 % عام 2020م، وبالتالي أجبر الموازنة العامة على وقف معظم بنود النفقات بما فيها تعليق مشاريع البرنامج الاستثماري العام، وتعليق صرف الإعانات النقدية للفقراء، وتقليص نفقات تشغيل مرافق الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة والمياه.

ومن جانب آخر فإن الموازنة أصبحت غير قادرة على دفع مستحقات المقاولين والموردين عن أعمال سابقة تقدر بحوالي 350 مليار ريال، إضافة إلى عدم قدرتها على توفير المساهمة الحكومية في المشاريع الممولة من المانحين، وفي ظل محدودية الموارد المحلية وتعليق دعم المانحين لمشاريع التنمية، فقد تم تعليق نفقات الموازنة العامة على الجوانب الرأسمالية كلياً منذ نهاية عام 2020م، مما أثر سلباً على دور الموازنة العامة في توفير فرص العمل والتخفيف من الفقر .

جدول (11 - 3) يوضح دعم المانحين للموازنة العامة

البيان	الإيرادات العامة (مليار ريال)		معدل التغير %	% من إجمالي الإيرادات		% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	
	2020م	2011م		2020م	2011م	2020م	2011م
إجمالي الإيرادات العامة ومنها	1062,7	2293,0	53,7 -	100,0	100,0	31,4	
الاقتراض الخارجي	9,6	61,6	84,4 -	0,9	2,7	0,8	
المنح الخارجية	10,6	248,2	95,7 -	1,0	10,8	3,4	
عجز الموازنة العامة للدولة	908,3 -	344,9	163,4	-	-	4,7 -	15,4 -

المصدر: وزارة المالية، نشرة إحصاءات مالية الحكومة (العدد 62) الربع الرابع 2020م

3-3-3: - تدهور سعر الصرف:

وفقاً للبيانات المتاحة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بلغ إجمالي تدفقات دعم المانحين إلى الجمهورية اليمنية حوالي 7,1 مليارات دولار خلال الفترة من عام 2011م - 2020م، أي 2,37 مليار دولار سنوياً في المتوسط، وتشمل المنح والقروض الموجهة للبرامج التنموية والإنسانية والمساعدات من المنتجات النفطية، وكذلك الوديعة السعودية في البنك المركزي اليمني، لذلك فقد شكل دعم المانحين مصدراً رئيساً للعملة الصعبة، وأسهم بقوة في دعم استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وأسهم تعليق المانحين بجانب عوامل أخرى في زيادة عجز ميزان المدفوعات، وبالتالي تآكل الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي للبنك المركزي وتدهور قيمة العملة الوطنية .

3-3-4: معوقات استيعاب دعم المانحين:

يواجه استيعاب تعهدات المانحين الكثير من التحديات المزمنة والمستجدة، وهي:

أ- التحديات المزمنة:

- 1- قصور الإعداد والتحضير للمشاريع التنموية .
- 2- ضعف القدرات المؤسسية والبشرية في الجهات الحكومية .
- 3- ضعف قدرات قطاع المقاولات والخدمات الاستشارية المحلية .
- 4- ضعف التنسيق بين الجهات المركزية والمحلية .

- 5- بطء المانحين في تخصيص التعهدات وتوقيع اتفاقيات التمويل .
- 6- عدم وجود قاعدة بيانات شاملة حول دعم المانحين .
- 7- صعوبة التنبؤ بالتدفقات النقدية للمانحين .
- 8- ضعف مؤاممة المانحين مع أولويات التنمية في اليمن .

ب- التحديات المستجدة:

- 1- غياب الأمن في الكثير من المناطق وتعليق دعم المانحين التنموي .
- 2- صعوبة دفع المساهمة الحكومية في المشاريع الممولة خارجيًا، وصعوبة الاستمرار في سداد خدمة الدين الخارجي .
- 3- توقف الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين، وشحة الموارد التشغيلية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي .
- 4- صعوبة صرف مرتبات موظفي وحدات تنفيذ المشاريع .
- 5- صعوبة الحصول على قروض جديدة لتعليق أعمال مجلس النواب .
- 6- مغادرة الشركات الأجنبية والاستشارية والنفذة للمشاريع اليمنية .
- 7- غياب الكهرباء، وشحة الوقود، وارتفاع أسعار مواد البناء .
- 8- وجود قيود على تحويل الدولار من الخارج إلى البنوك المحلية .

خلاصة البحث الثالث:

بالرجوع إلى مشكلة البحث التي تشير إلى أنه نظرًا لتراجع المدخرات المحلية وتوسع فجوة الموارد المحلية وفجوة الموازنة وفجوة التجارة، ولسد الفجوة التمويلية للموارد المحلية برزت الحاجة إلى المدخرات الأجنبية في تمويل البرامج الاستثمارية الضرورية، والإجابة عن سؤال مشكلة البحث هل اللجوء إلى التمويل الدولي يمكن أن يقوم بدور مهم في التسريع بعملية التنمية في اليمن، وبناءً على الفرضية الثانية التي تشير إلى أن التمويلات الدولية أثرت إيجابًا في تغطية فجوة الموارد في اليمن، والفرضية الرابعة التي تشير إلى أن توقف التمويلات الدولية أثرت في تنفيذ البرنامج الاستثماري للمشاريع في اليمن، فقد توصلنا في الفصل الثالث من الدراسة إلى تراجع السحب من المنح والقروض الخارجية بحوالي 95%، كما أثر تعليق دعم المانحين في تمويل برامج التنمية في اليمن من خلال تعثر خطط وبرامج التنمية، وتفاقم وضع الموازنة العامة، وتدهور سعر الصرف .

المبحث الرابع: تحليل أثر الاستثمار الأجنبي والقروض:

4 - 1: الاستثمار الأجنبي وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية:

سعت الحكومة اليمنية منذ بداية تحقيق الوحدة اليمنية في بداية التسعينيات إلى العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف مشاركة الرأسمال العربي والأجنبي في مشاريع التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر تمويل الاقتصاد القومي، من خلال تهيئة المناخ الملائم وتوفيره لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

لقد صدر قانون الاستثمار وأدخلت عليه التعديلات أكثر من مرة لفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، مع منح المستثمرين كل الحوافز الضريبية والشروط المتحررة لتحويل الأرباح إلى الخارج دون قيود، كما حرص المشرع اليمني على المعاملة المتساوية بين المستثمر المحلي والأجنبي .⁽³²⁾

وقد حظيت بعض القطاعات الاقتصادية بالأفضلية من وجهة نظر المستثمر، تمثلت هذه القطاعات في المعادن ومواد البناء والمواد الاستهلاكية، غير أن الواقع أثبت أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت متدنية بشكل عام، غير أن عام 1982م مثل نقطة تحول بالنسبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في قطاع النفط، من خلال قدوم عدد من الشركات الأجنبية المستثمرة، لكن الملاحظ أن معظم تلك الاستثمارات كانت لشركات أجنبية وتركز استثماراتها في قطاع النفط فقط .⁽³³⁾

وتشير بيانات الجدول الآتي إلى تدني الاستثمارات الأجنبية في اليمن مقارنة بغيرها من الدول النامية .

جدول (1 - 4) يوضح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية (ملايين الريالات)

السنوات	القطاع النفطي	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي	القطاع السمكي	القطاع السياحي	القطاع الخدمي	إجمالي الاستثمارات في القطاعات	النمو %	نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي الاستثمارات
2011م	29030	117	-	19	98	-	29264	(41%)	99%
2012م	32653	294	-	660	367	203	34177	17%	45%
2013م	45465	802	6	24	88	4015	50400	48%	30%
2014م	48511	1922	51	573	90	2982	54129	7%	28%
2015م	50332	2831	28	-	869	923	54883	1,4%	22%
2016م	38496	3714	370	724	190	1427	44921	(22%)	20%
2017م	32111	2910	385	818	45	913	37182	(21%)	18%
2018م	28601	2400	218	768	56	888	32931	(13%)	15%
2019م	21300	1360	114	816	31	634	24255	(36%)	13%
2020م	26934	405	-	556	-	222	28117	(16%)	8%
المجموع	353433	16755	1172	4958	1843	12207	390259	-	-

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، تقرير عن مستوى تنفيذ المشاريع الاستثمارية حتى عام 2020م

يلاحظ من الجدول السابق تزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من عام لآخر؛ إذ بلغ عام 2011م 29264 مليون ريال، وتزايد في عام 2012م إلى 34177 مليون، واستمرت زيادته إذ بلغ في عام 2013م 50400 مليون ريال، كذلك الحال استمرت زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأعوام 2014م و2015م، لكن بدأ الانخفاض في حجم الاستثمار الأجنبي ابتداءً من عام 2016م بنسبة 22%، وعام 2017م بنسبة 21% واستمر الانخفاض حتى عام 2020م بنسبة 16%، ويرجع انخفاض الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة من عام 2016م إلى عام 2020م بسبب مغادرة معظم الشركات النفطية البلاد بسبب الحرب والأوضاع الأمنية المتوترة في مواقع عمل الشركات الأجنبية في البلاد .

كما يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الإنفاق على الجوانب التنموية متدنية للغاية، وبالتالي كان حجم الاستثمارات الأجنبية متدنية، كما يتضح من الجدول أن الاستثمارات الأجنبية انحصرت على قطاع النفط فقط، وتشير بعض البيانات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تراجع في السنوات الأخيرة نتيجة لتحويل بعض الشركات من مرحلة الاستكشاف والتنقيب إلى مرحلة الإنتاج والتصدير .

ويلاحظ من الجدول السابق أن الاستثمار الأجنبي تركز في قطاع واحد هو قطاع النفط؛ إذ بلغت حصة قطاع النفط 91% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، والنسبة المتبقية كانت نصيب القطاع الصناعي والقطاع الخدمي .

وتفيد البيانات الرسمية إلى أن تمويل الاستثمارات الأجنبية في اليمن قد اعتمد بشكل كبير على الاستثمارات غير المباشرة (القروض الرسمية) التي اعتمدت عليها سياسة تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، ومثلت مساهمتها أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أن غالب تلك القروض قد تراكت من سنوات سابقة، وأن معظمها مثلت قروضاً استهلاكية، بيد أن أعباءها سوف تكون ثقيلة على عملية التنمية، كما أن نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي بالنسبة لمصادر التمويل الأجنبي متدنية بشكل عام في اليمن.

4 - 2: نسبة التمويل الأجنبي إلى تمويل الاستثمار الإجمالي وتغطية فجوة الموارد المحلية:

يتمثل التمويل الأجنبي في القروض والمساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن المعلوم أن الديون المحلية خلال الفترة الماضية تراكت على الاقتصاد الوطني بشكل كبير، وذلك لتراجع المدخرات المحلية، فتوسع حجم فجوة الموارد المحلية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الأعباء على المدخرات الأجنبية في تمويل لبرامج الاستثمارية الضرورية .

جدول (2 - 4) يوضح تطور التمويل الأجنبي في تمويل الاستثمار الإجمالي وأهميته النسبية لكل من الناتج

المحلي والاستثمار الإجمالي (بملايين الريالات وبالأسعار الجارية)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (1)	الاستثمار الإجمالي (2)	التمويل الأجنبي (3)	التمويل الأجنبي الناتج المحلي الإجمالي 100× (4)	التمويل الأجنبي الاستثمار الأجنبي 100× (5)
2011م	303165	64390	59114	19,5 %	91,8 %
2012م	505789	112713	104100	20,6 %	92,4 %
2013م	730225	170879	15385	2,1 %	9,0 %
2014م	882218	221215	20996	2,4 %	9,5 %
2015م	842163	276465	27844	3,3 %	10,1 %
2016م	1120920	266218	72315	6,5 %	27,2 %
2017م	1217101	228505	86412	7,1 %	37,8 %
2018م	1255200	244211	91956	7,3 %	37,7 %
2019م	1300109	286620	94417	7,2 %	32,9 %
2020م	1318223	311642	98114	7,4 %	31,4 %

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2011م - 2020م

يتضح من خلال الجدول أن هناك تناقضاً في حجم التمويل الأجنبي خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى توقف أهم مصادر التمويل الأجنبي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب توقف أنشطة الشركات الأجنبية في الداخل ومغادرة الكثير من الشركات الأجنبية البلاد، وتوقف تحويلات المغتربين اليمنيين من الخارج خلال السنوات الأخيرة، وتوقف المنح والمساعدات الأجنبية، وعدم منح اليمن أي قروض من الدول والمنظمات الدولية لسبب ظروف الحرب التي تشهدها البلاد وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

4 - 3: نسبة المقارنة بين مساهمة التمويل المحلي والأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الإجمالي ومدى أثر كل منهما في الاقتصاد الوطني:

يوجد تأثير مباشر في التنمية ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من التمويل المحلي والتمويل الأجنبي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (3 - 4) يوضح المقارنة بين مستوى مساهمة التمويل المحلي والأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار ومدى أثر كل منهما في الاقتصاد

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	التمويل المحلي	التمويل الأجنبي	الاستثمار الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	التمويل المحلي	التمويل الأجنبي	الاستثمار الإجمالي
100x	100x	100x	100x	100x	100x	100x	100x	100x
2011م	303165	41613	59114	64390	13,7%	19,5%	46,6%	92%
2012م	505789	118044	104100	112713	23,3%	20,6%	104,7%	92%
2013م	730225	27356	15385	170879	3,7%	2,1%	16%	9%
2014م	882218	22118	20996	221215	2,5%	2,4%	6,8%	9,5%
2015م	842163	18813	27844	276465	2,2%	3,3%	6,8%	10,1%
2016م	1120920	586-	72315	266218	(0,05)%	6,5%	(0,2)	27,2%
2017م	1217101	19961-	86412	228505	(1,6)%	7,1%	(8,7)	37,8%
2018م	1255200	417	91956	244211	0,03%	7,3%	0,2%	36,7%
2019م	1300109	3555 -	94417	286620	(0,3)%	7,3%	(1,2)%	37,7%
2020م	1318223	188-	98114	311642	(0,01)%	7,4%	(0,06)%	31,5%

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2011م - 2020م

مثلت مساهمة التمويل المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالسالب لمعظم السنوات بمعدل متوسط سالب بلغ 0,82% من الناتج المحلي الإجمالي، كما اتسمت نسبة التمويل المحلي إلى الاستثمار الأجنبي بالسلبية لمعظم السنوات وبمعدل متوسط سالب بلغ 2% من الاستثمار الإجمالي، ويفسر لنا ذلك أن الادخار المحلي، والذي يمثل أحد المحددات الأساسية لفجوة الموارد. وكان في السالب خلال هذه السنوات، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية وانخفاض متوسط دخل الفرد، وأن اتساع فجوة الموارد في الاقتصاد الوطني الذي اتسم بها والتي تمثل أحد الاختلالات الهيكلية تعد أيضاً من العناصر الرئيسة للتضخم، وتؤدي إلى زيادة الاعتماد

على المصادر الأجنبية، وما يعكسه ذلك بالطبع من أعباء على الاقتصاد الوطني، وبالتالي تدني حجم الاستثمارات وتدهور القوة الذاتية للاقتصاد الوطني، لذلك فقد كان التمويل المحلي من العناصر المؤثرة في تدهور الاقتصاد الوطني، ومن ثم تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدهور الاقتصاد بشكل كبير.⁽³⁴⁾ أما بالنسبة لمشاركة التمويل الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد عانى الاقتصاد اليمني خلال هذه الفترة من ركود نتيجة لسببية المدخرات المحلية، وتوسيع فجوة الموارد المحلية نظرًا لانخفاض الدخل، وتزايد الإنفاق الجاري للحكومة، وبالتالي بات من المحتتم على الاقتصاد اليمني الخروج من هذه الحالة، والحفاظ على معدلات النمو المستهدفة الاعتماد على المصادر الأجنبية لتمويل برامج الاستثمارات التنموية .

وبالنسبة لمساهمة التمويل الأجنبي كنسبة من الاستثمار الإجمالي، فيشير الجدول السابق إلى تزايد الاعتماد على التمويل الأجنبي في تمويل الاستثمار الإجمالي بصورة كبيرة خلال هذه الفترة إلى درجة أنها فاقت الاستثمارات الإجمالية في معظم السنوات كما في السنوات 2012م، 2013م، 2014م؛ إذ بلغت النسب التالية، 135%، 101,4%، 141,4% من الاستثمار الإجمالي على التوالي، وتراجعت نسبيًا في عام 2015م بمعدل متوسط بلغ 102% من الاستثمار الإجمالي، وهذا يفسر لنا أن الاقتصاد الوطني اعتمد بشكل كلي على المدخرات الخارجية لتمويل الاستثمار الإجمالي، وكذلك لتغطية جزء من الاستهلاك الجاري، غير أن الاستعانة بهذا المصدر وبهذا الحجم يترتب عليه أعباء يتمثل في الثمن (الأعباء) التي يجب أن تدفع لأصحاب هذا المصدر، وبالتالي فإن لمساهمة التمويل الأجنبي خلال هذه الفترة تأثيرًا واضحًا على عملية التنمية، ومن ثم معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من حيث حجم الأعباء (قسط + فائدة) المترتبة على الاقتصاد اليمني للغير، والتي تعد من معوقات التنمية في اليمن .

4 - 4: أثر القروض الخارجية: يمكن القول إن الدين الخارجي المقدم من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والدول الأجنبية لم يستخدم بشكل كامل في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية الخدمية منها والإنتاجية، حتى الجزء المستخدم في تمويل تلك القطاعات كانت متفاوتة نسبيًا من قطاع لآخر، وهذا التفاوت يرجع إلى أهمية سياسة الحكومة وتفصيلها على كل قطاع خلال برامج الخطط التنموية، فمن خلال الجدول الآتي يتضح أن حجم المديونية الخارجية تركز بشكل كبير في قطاع رسمي (أخرى) بنسبة بلغت أكثر من 71% من إجمالي المديونية الخارجية، ولم نجد تفاصيل أو بيانات كافية عن نوع هذا القطاع والأنشطة التي أنفقت فيها تلك النسبة، باستثناء إشارة تفيد بأنها قروض متعددة الأغراض تنموية وعسكرية .

وفي تقديرنا أن تلك القروض يمكن القول بأنها قروض عسكرية واستهلاكية؛ كون القروض الروسية والتي مثلت حوالي 70% من إجمالي المديونية الخارجية مثلت منه نسبة 80% من إجمالي القروض الروسية قروضًا استهلاكية عسكرية⁽³⁵⁾.

وقد تركزت باقي الديون الخارجية وتمثل نسبة 29% من إجمالي المديونية، وهي نسبة في الواقع متدنية مقارنة بحجم المديونية وحجم متطلبات اليمن من المشاريع الاستثمارية التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة في قطاعات البنية التحتية كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (4 - 4) يوضح نسبة توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية حتى عام 2020م

م	اسم القطاع	نسبة القروض المخصصة لكل قطاع	المستخدم منها
1	قطاع الكهرباء	5,5 %	83,2 %
2	قطاع الطرق	4,8 %	94,3 %
3	قطاع الزراعة	4,3 %	93,0 %
4	قطاع المياه	3,7 %	63,2 %
5	قطاع الصناعة	2,2 %	99,6 %
6	قطاع النقل	2,1 %	78,5 %
7	قطاع التعليم	1,7 %	74,3 %
8	قطاع المواصلات	1,4 %	75,9 %
9	قطاع الأسماك	0,9 %	91,3 %
10	قطاع الخدمة المدنية والتدريب المهني	0,7 %	13,6 %
11	قطاع الصحة	0,6 %	72,7 %
12	قطاع الإسكان والتخطيط الحضري	0,6 %	99,7 %
13	قطاع النفط	0,4 %	97,8 %
14	أخرى	71,1 %	92,5 %
	الإجمالي	100 %	90 %

المصدر: البنك المركزي اليمني، عدن

ومن خلال الجدول السابق يمكن القول ان تلك التفضيلات في القطاعات الاقتصادية التي انتهجتها سياسة الحكومة التنموية لها ما يبررها من وجهة نظر السياسة الاقتصادية؛ كون واقع المجتمع اليمني وظروفه يتطلب الكثير من مشاريع البنية التحتية، واستكمال ما سبق تنفيذه والتي تعد ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية ولصيانة المتهالك منها، لأن ذلك يعد قاعدة أساسية لعملية التنمية ولاستمرارها، ومن أهم عناصر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ⁽³⁶⁾

وقد تراجع في السنوات الأخيرة الاعتماد على القروض في سياسة التمويل التنموية بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى السياسة الاقتصادية للحكومة نحو تفضيل الاعتماد في التمويل الخارجي على المصادر الرسمية، وخاصة المؤسسات الدولية لارتفاع نسبة المنحة في قروضها، وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ما عكسته الحرب من آثار سلبية تمثل في تدني تدفق المدخرات الأجنبية بصورة كبيرة

وخاصة القروض قصيرة الأجل الخاصة، فضلاً عن تزايد شروط الإقراض، كما أن قدرة البلدان الفقيرة ومنها اليمن على الإقراض من البنوك ومن مصادر الائتمان الخاصة الأخرى قد تدهورت بسبب ارتفاع درجة المخاطر الائتمانية لها، وتدهور جبايتها الائتمانية في أسواق النقد الدولي .

أما توزيع القروض على مستوى المحافظات فنوضحها في الجدول الآتي:

جدول (5 - 4) يوضح توزيع القروض حسب المحافظات حتى عام 2020م

المحافظة	نسبة استخدام القروض
السلطة المركزية	56 %
تعز، حضرموت، إب، حجة، دمار، الحديدة	23 %
بقية المحافظات وعددها (15 محافظة)	21 %

وفيما يخص استخدامات القروض الخارجية بحسب الأقاليم (المحافظات)، فقد استحوذت السلطة المركزية على نحو (56%) من إجمالي القروض الخارجية، كما استحوذت ست محافظات، وهي (تعز، حجة، ذمار، الحديدة، حضرموت، إب) على نحو 23% من إجمالي القروض الخارجية، في حين لم تحصل بقية المحافظات والبالغ عددها (15) محافظة سوى على نحو 21% من تلك القروض، وبالتالي فإن الحضر حظيت باهتمام أكبر من الريف والقرى، مما يسهم في تعميق واقع الاختلال التنموي بين الحضر والريف، ويساعد زيادة الهجرة من الريف إلى المدن، كما أن سوء استخدام حصيللة القروض والمساعدات الخارجية، على مستوى القطاعات والأقاليم يمثل أهم مشكلة أمام تحقيق الهدف التنموي المرجو منها، ونتيجة طبيعية للوضع النهائي الذي وصلت إليه عملية التنمية، ويتمثل سوء الاستخدام بتوجيه جزء كبير من حصيللة القروض والمساعدات نحو قطاعات غير منتجة، والتركيز على اقتناء الآلات والمعدات ووسائل النقل، علماً أن بيوت الخبرة الأجنبية وبرامج التدريب قصيرة الأجل وتنفيذ المشروعات المستهدفة تميل إلى عدم الالتزام بالخطط والدراسات المعدة لها، وعدم وجود خطط استراتيجية لمتابعة تقييم المشروعات التنموية وتنفيذها، أما بالنسبة لتوزيع القروض حسب الجهات المانحة فيمكن توضيحها في الجدول الآتي:

جدول (6 - 4) يوضح توزيع القروض حسب الجهات المانحة

الجهات المانحة	نسبة توزيع القروض
المؤسسات الدولية	41,58
الصناديق والدول العربية	22,99
الدول الأوروبية	22,24
الدول الآسيوية	9,91
المنظمات الإقليمية	1,70
الولايات المتحدة الأمريكية	1,59

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي

ونستخلص من ذلك وجود علاقة ضعيفة بين الصناديق والدول العربية، إذ لم تتجاوز مساهمتها نحو (23%). جدول (7-4) يوضح توزيع قروض الصناديق والدول العربية على القطاعات الاقتصادية (%)

القطاعات الاقتصادية	نسبة استخدام القروض
المالية	44 %
الصناعة	4 %
الزراعة	3 %
الأسماك	1 %
البنية التحتية	36 %
تنمية المجتمع	12 %

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وفيما يخص استخدامات القروض حسب القطاعات الاقتصادية، نجد أن قطاع المالية حُظي بنسبة كبيرة وصلت إلى 44% من إجمالي القروض الخارجية، بينما لم يُحظَ قطاع الصناعة إلا بنحو 4%، وقطاع الزراعة 3% فقط، وقطاع الأسماك 1%، بما يعني أن القطاعات الإنتاجية مجتمعة (الصناعة والزراعة والأسماك) لم تحظَ إلا بنسبة 8% من إجمالي القروض الخارجية، كما حصلت قطاعات البنية التحتية مجتمعة على نحو 36% من إجمالي القروض الخارجية، وحصلت القطاعات التي تساعد على تنمية المجتمع على 12%، وبالنظر إلى تفاصيل المشروعات الخاصة بهذه القطاعات المذكورة يتضح لنا غياب الرؤية التنموية الشمولية في تلك المشاريع وافتقارها إلى الترابط فيما بينها .

خلاصة الفصل الرابع:

بالرجوع إلى التساؤل الذي أوردناه في مشكلة البحث حول ما هي أهم مصادر التمويل الدولي الذي يعتمد عليه اليمن، والفرضية الخامسة التي تشير إلى تعدد المنح والمساعدات أكثر عناصر التمويل في اليمن، فقد توصلنا في المبحث الرابع إلى تراجع الاعتماد على القروض في سياسة التمويل التنموية في اليمن، ويرجع ذلك إلى السياسة الاقتصادية للحكومة نحو تفضيل الاعتماد في التمويل الخارجي على المصادر الرسمية وخاصة المنظمات الدولية لارتفاع نسبة المنحة في قروضها، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت متدنية وتركزت على قطاع واحد وهو قطاع النفط، وتوصلنا إلى أن هناك تناقصاً في حجم التمويل الأجنبي في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى توقف أهم أنشطة الشركات الأجنبية المباشرة بسبب مغادرة الكثير من الشركات الأجنبية البلاد، وتوقف تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج، وتوقف المنح والمساعدات الأجنبية، وعدم منح اليمن أي قروض من الدول والمنظمات الدولية بسبب ظروف الحرب.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- 1- إن الادخار المحلي يتناقص خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى تدني قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسبب توقف معظم القطاعات الاقتصادية على الإنتاج، وتحديدًا النفط والغاز الذي كان يدر على الدولة بعائدات كبيرة .
- 2- تجاوز نسبة عجز الموازنة الصافي للحدود الآمنة، وهناك صعوبة في تمويل عجز الموازنة من موارد حقيقية بسبب فقدان أكثر من نصف الإيرادات العامة .
- 3- وجود فجوة كبيرة في التجارة الخارجية بسبب تراجع الصادرات وزيادة الواردات، ويرجع ذلك إلى تزايد الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الضرورية، وزيادة استيراد المشتقات النفطية، والخسائر التي لحقت بالبنية التحتية التي أدت إلى انخفاض قيمة الصادرات .
- 4- معظم دعم المانحين كان في شكل منح بنسبة 75%، في حين شكلت القروض الخارجية حوالي 25% من إجمالي التعهدات.
- 5- تراجع السحب من المنح والقروض الخارجية بنسبة 95 % .
- 6- ارتفاع دعم المانحين لخطوة الاستجابة الإنسانية، ومع ذلك لم يكن كافيًا لتلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن .
- 7- أثر تعليق دعم المانحين لليمن على توقف مشاريع التنمية، ومنها مشاريع استراتيجية كانت تحت التنفيذ، وزيادة عجز ميزان المدفوعات، وتآكل الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي، وانحيار سعر صرف العملة الوطنية .
- 8- تواجه استيعاب تعهدات المانحين كثيرًا من التحديات المزمنة والمستجدة، تمثلت في قصور الإعداد والتحضير للمشاريع التنموية، وضعف قدرات قطاع المقاولات والخدمات الاستشارية المحلية، وبطء المانحين عن تخصيص التعهدات وتوقيع اتفاقيات التمويل .
- 9- انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن خلال السنوات الخمس الأخيرة بسبب مغادرة معظم الشركات النفطية البلاد.
- 10- تركز الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع واحد وهو قطاع النفط؛ إذ بلغت حصته 91% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر .
- 11- إن نسبة القروض المقدمة للقطاعات الاقتصادية والخدمية كانت متدنية مقارنة بحجم المديونية الخارجية لليمن .
- 12- تراجع في السنوات الأخيرة الاعتماد على القروض في سياسة تمويل التنمية بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى السياسة الاقتصادية للحكومة نحو تفضيل الاعتماد في التمويل الخارجي على المصادر الرسمية، وخاصة المؤسسات الدولية لارتفاع نسبة المنحة في قروضها .

ثانيًا: التوصيات:

- 1- من الضروري رفع معدل الادخار المحلي؛ كونه يمثل السياسة الصحيحة، التي تحقق الاعتماد على الذات مستقبلاً في رفع معدل الاستثمار الإجمالي والنمو الاقتصادي .
- 2- دعم وضع ميزان المدفوعات بحيث لا يتم الاعتماد على عوامل خارجية في توليد الفائض، بل لابد من الاعتماد على قاعدة أساسية، مثل تحسين أداء الميزان التجاري من خلال رفع القدرات التنافسية للصادرات اليمنية ليس من خلال زيادة الإنتاج أو الأسعار أو الجودة فحسب، بل أيضاً من خلال تحسين خدمة المنتج (التغليف، التخزين)، وتحسين الخدمة في موانئ التصدير، وفي وسائل النقل اللازمة وغيرها .
- 3- التواصل مع الصناديق الخليجية لتحريك الموارد المالية المتاحة في المحافظ المالية لديهم، مع الأخذ في الاعتبار إعادة تخصيص جزء من تلك الموارد للاحتياجات الطارئة التي فرضتها الظروف الراهنة .
- 4- التواصل مع المانحين الذين لم يعلقوا دعمهم لليمن بحيث يتكفلوا بتمويل المشاريع كلياً بدون اشتراط مشاركة الحكومة في التمويل .
- 5- دعوة المانحين لاستئناف تنفيذ مشاريع التنمية في المناطق المستقرة أمنياً، وتحويل متطلبات تشغيل الخدمات الاجتماعية الأساسية .
- 6- تقديم دعم المانحين في شكل منح وليس قروض لمراعاة لعدم استدامة الدين العام .
- 7- تطوير القدرات المؤسسية والبشرية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، والوحدات التنفيذية في الجهات ذات العلاقة، والاستفادة من تجربة الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين، في سبيل إنشاء جهاز تنقيدي لإعادة الإعمار والتعافي الوطني يتمتع بالكفاءة والقدرة والاستقلالية المالية والادارية .
- 8- الاهتمام بتوفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تتضمن البيئة الاقتصادية والسياسية والتدريب البشري، أي الاستثمار الكثيف كونه يمثل أهم عناصر الجذب للاستثمار الأجنبي .
- 9- تجنب القروض الاستهلاكية مثل قروض الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية؛ كونها قروضاً لتمويل برامج وليس لتمويل مشروعات محددة تهدف إلى توفير التمويل السريع للإنفاق المترتب على الإجراءات الرامية إلى دعم ميزات المدفوعات، كما أنها تهدف لضمان استمرار الدولة المدنية في خدمة ديونها الخارجية وسداد التزاماتها الدولية، وغالب فترات هذا التمويل تتراوح من 5 - 10 سنوات، ويقدم من مؤسستين دوليتين، هما: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي .
- 10- يجب أن يراعى في جميع الأحوال أن يكون الهدف من التمويل الدولي هو الدخول بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة الاعتماد على الذات، وأن يكون في الحدود الآمنة التي لا تضر بمستقبل معدلات التنمية .
- 11- ضرورة الاستخدام الأمثل للقروض والمساعدات الخارجية من حيث سحب تلك القروض والمساعدات من الجهات المقرضة والمانحة، ومن ثم استخدامها في الأغراض المحددة لها مع ترشيد الاقتراض الخارجي .
- 12- ضرورة الاستناد إلى الاعتبارات والمعايير الاقتصادية في اختيار المشاريع الممولة بقروض أجنبية، والتركيز على المشاريع التصديرية التي يمكن ان تدر دخلاً بالعملة الأجنبية .

الهوامش:

- (1) سودي بذرة صورية، العلاقة بين التمويل الدولي والموازنة العامة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، 1017م، صفحة 3.
- (2) سامر علي عبد الهادي، التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013م، صفحة 60.
- (3) ميثم عجم، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013م، صفحة 23.
- (4) سالم رشدي سيد، التمويل الدولي، أسسه ونظرياته، دار الراجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015م، صفحة 13.
- (5) سعودي بذرة صورية، العلاقة بين التمويل والموازنة العامة، مرجع سابق، صفحة 11.
- (6) بضياف عبد الملك، محاضرات مقياس التمويل الدولي، جامعة 8 مايو، قالمة الجزائر، 2019م، صفحة 13.
- (7) سالم رشدي سيد، التمويل الدولي، أسسه ونظرياته، دار الراجية للنشر والتوزيع، مرجع سابق، صفحة 73.
- (8) ميثم عجم والتمويل الدولي، مرجع سابق، صفحة 11.
- (9) عبد الكريم العيساوي، التمويل الدولي، مدخل حديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012م، صفحة 17.
- (10) مفتاح صالح، المالية الدولية، مطبوعة في مقياس المالية الدولية، لطلبة السنة الرابعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006م، صفحة 23.
- (11) محمد مصطفى أبو مصطفى، دور أهمية التمويل الخارجي في تغطية عجز الموازنة الفلسطينية، الجامعة الإسلامية، غزة، برنامج المحاسبة والتمويل، 2009م، صفحة 39.
- (12) رمزي زكي، الديون والتنمية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، مصر، 1985م، صفحة 19.
- (13) رمزي زكي، الديون والتنمية، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1978م، صفحة 46.
- (14) رمزي زكي، الديون والتنمية، نفس المرجع، صفحة 24.
- (15) فضيلة جنوحات، اشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، 2006م، صفحة 16.
- (16) رمزي زكي، الديون والتنمية، أزمة الديون الخارجية، رؤية في العالم الثالث، مرجع سابق، صفحة 66.
- (17) محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة النهضة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1958 م، صفحة 125.
- (18) مسعود محيضة، أزمة الديون العالمية، عمان، الأردن، 2005م، صفحة 45.
- (19) رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م، صفحة 180.
- (20) يحيى المتوكل، الإصلاح الاقتصادي وفجوة الموارد المحلية، الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة في الجمهورية اليمنية، 2000م، صفحة 1.
- (21) أمين محيي الدين، القيود البديلة على الاستثمار في اليمن، مجلة الثوابت، 1995م، صنعاء اليمن، صفحة 85.
- (22) رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والنتائج مع مشروع صياغة لرؤية عربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987م، صفحة 33.
- (22) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (12) مارس 2016م، مستجدات المالية العامة في اليمن، صفحة 3.
- (23) فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1987م، صفحة 38.
- (24) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقارير عن الحسابات القومية لعام 2010م.

- (25) عثمان محمد عثمان، التغير في هيكل التراكم الرأسمالي في الاقتصاد اليمني، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (49)، صفحة 31.
- (26) عثمان محمد عثمان، التغير في هيكل تمويل التراكم الرأسمالي في اليمن، مرجع سابق، صفحة 5.
- (27) سالم عبد الله باسويد، دور تكوين رأس المال الثابت في تغيرات هيكل الإنتاج للاقتصاد اليمني، جامعة الموصل، العراق، 2000م، صفحة 79.
- (28) دراسة أجرتها الدائرة الاستشارية للاستثمارات الأجنبية التابعة للبنك الدولي حول الاستثمار في اليمن عام 1997 م .
- (28) وزارة المالية، تقرير عن مستوى تنفيذ الموازنة العامة لعام 2014م و صفحة 86.
- (29) وزارة الشؤون القانونية، الجريدة الرسمية، العدد (1) مارس 2013م، قرار رئيس الجمهورية بشأن إنشاء الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين .
- (30) التقرير عن مستوى تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015م، صفحة 11.
- (31) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، صفحة 5.
- (32) محمد سعيد العطار، قانون الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار، مجلة دراسات في الاقتصاد اليمني، صنعاء، 2000 م .
- (33) عبد الله حسين بركات، مصادر تمويل خطط التنمية في اليمن، القاهرة، 1982م، صفحة 39.
- (34) عبد الحميد صديق عبد البر، سوق المال في مصر ودورها في التنمية وتطوير الاقتصاد القومي، القاهرة، 1992م، صفحة 73.
- (35) نصر صالح الحربي، هيكل الدين الخارجي وعلاقته بالموازنة العامة للدولة، ندوة نظمها المجلس الاستشاري، صنعاء، أغسطس، 2009م، صفحة 5.
- (36) لطف راجح الجحيفي، الاستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية في اليمن، مجلة دراسات اقتصادية، 2005م، صفحة 177.

المراجع:

1. أمين محيي الدين، القيود البديلة على الاستثمار في اليمن، مجلة الثوابت، صنعاء، اليمن، 1995 م .
2. باسل عمر قاسم الهارث، القروض والمساعدات الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، جامعة عدن، كلية الاقتصاد، 2012م .
3. بضياف عبد الملك، محاضرات مقياس التمويل الدولي، جامعة 8 مايو، قالمة، الجزائر، 2019م .
4. ومزي زكي، أزمة القروض الدولية، والأسباب والنتائج مع مشروع صياغة رؤية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987م.
5. رمزي زكي، الديون والتنمية، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1978م .
6. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980م .
7. راجح لطف الجحيفي، الاستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية في اليمن، جامعة عدن، كلية الاقتصاد، 2005م .
8. سامر علي عبد الهادي، التمويل الخارجي، أثره على الفجوات الاقتصادية، دار الأيام للنشر، الأردن، 2013م .
9. سالم رشدي سيد، التمويل الدولي، أسسه ونظرياته، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015م.
10. سالم عبد الله باسويد، دور تكوين رأس المال الثابت في تغيرات هيكل الإنتاج للاقتصاد اليمني، جامعة الموصل 2000م .

11. سعيد بذرية صورية، العلاقة بين التمويل الدولي والموازنة العامة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر 2017م .
12. عبد الله حسين بركات، مصادر تمويل خطط التنمية في اليمن، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1982م .
13. عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012م .
14. عبد الحميد صديق عبد البر، سوق المال في مصر ودورها في تنمية وتطوير الاقتصاد القومي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2012م .
15. عدنان غانم، لبنى حسين صالح، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية، مجلة جامعة دمشق، المجلد (19) العدد الثاني، 2020م .
16. عثمان محمد عثمان، التغير في هيكل التراكم الرأسمالي، في الاقتصاد اليمني، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (49)، 2012م .
17. فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير، 2006م .
18. فرانسويرو، فلسفة لتنمية جديدة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1987م .
19. محمد سعيد العطار وقانون الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار، مجلة دراسات في الاقتصاد اليمني، صنعاء، 2000م .
20. محمد ليبب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة النهضة، القاهرة، الطبعة الثانية 1985م .
21. محمد مصطفى أبو مصطفى، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية عجز الموازنة، الجامعة الإسلامية، غزة، مكتبة التجارة، برامج المحاسبة والتمويل، 2009م .
22. منصور محيضة، أزمة الديون العالمية، دار الراية للنشر والتوزيع، 2005م .
23. ميثم عجام، التمويل الدولي، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015م .
24. مفتاح صالح، المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وجامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006م .
25. نصر صالح الحربي، هيكل الدين الخارجي وعلاقته بالموازنة العامة للدولة، ندوة نظمها المجلس الاستشاري، صنعاء، اليمن، 2009م .
26. وائل محمد أبو شعبان، أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، 2016م .
27. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (16) يونيو 2016م .
28. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقارير عن مستوى تنفيذ المشاريع للأعوام 1011م - 2020م .
29. وزارة المالية، التقارير عن الحسابات القومية للأعوام 1011م - 2020م .
30. وزارة المالية، التقارير عن مستوى تنفيذ الموازنة العامة للأعوام 2011م - 2020م .
31. وزارة الشؤون القانونية، الجريدة الرسمية، العدد (1) مارس 2013م، قرار رئيس الجمهورية بشأن إنشاء الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين .

The impact of International Financing on Bridging the Financing Gaps in the Republic of Yemen

Dr. Mohammed Ahmed Baomar

Abstract:

The study dealt with the impact of international financing on bridging the financing gaps in the Republic of Yemen. The research problem was that the Republic of Yemen suffers from low saving rates and gaps in the local resources, general budget, and trade. It also suffers from the inability to cover investment requirements as the dependence on foreign savings to finance the necessary investment programs has increased.

The study aimed at examining and analyzing the indicators associated with the extent of the international financing coverage of the total investment, analyzing the capacity of international financing to bridge the gap of domestic resources, highlighting the most important challenges facing international financing in Yemen, and identifying the requirements for obtaining international financing.

The study found a set of conclusions, the most important of which are the decline in foreign direct investment in recent years due to the departure of most foreign companies operating in the oil field from the country, the concentration of foreign investments in only one sector, and the low rate of loans allocated to the economic and service sectors compared to the size of the external indebtedness. Moreover, the study found that donors' pledges face deficiencies in the preparation for investment projects, and donors are slow in allocating pledges.

ISSN: 2708-3659

AL-Rayan Journal



جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

of Humanities & Applied Sciences

Scientific Biannual & Refereed

Volume 4
Issue 2
Serial No.7

December 2021